جامعة آل البيت
كلية إدارة الأعمال
قسم المحاسبة

دور هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية

The Role of the Internal Control Systems Structure to Reduce the Expectations Gap of Users of Financial Reports

إعداد
خالد عبدالله محمد دلوه

إشراف
الدكتور حسين محمد الرباع

رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

عمادة الدراسات العليا

٢٠١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا **خالد عبدالله محمد دلوه**، أفوّض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ١٩ / ١٢ / ٢٠١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: **خالد عبدالله محمد دلوه** الرقم الجامعي: ١٣٧٠٥٠٤٠٥٩

التخصص: محاسبة الكلية: إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

دور هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... التاريخ ١٩ / ١٢ / ٢٠١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

دور هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية

The Role of the Internal Control Systems Structure to Reduce the Expectations Gap of Users of Financial Reports

إعداد الطالب
خالد عبدالله محمد دلوه
(١٣٧٠٥٠٤٠٥٩)

إشراف الدكتور
حسين محمد الرباع

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور حسين محمد الرباع، (جامعة آل البيت)	(رئيساً) المشرف	.....
الأستاذ الدكتور محمد ياسين رحاحلة (جامعة آل البيت)	عضو داخلي	.....
الدكتور نوفان حامد العيمات (جامعة آل البيت)	عضو داخلي	.....
الدكتور وليد زكريا صيام (الجامعة الهاشمية)	عضو خارجي	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في كلية إدارة الأعمال / قسم المحاسبة في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ ١٩ / ١٢ /٢٠١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إليكَ يا أحب رجل إلى قلبي.. يا من أحمل اسمه بافتخار..
إليك يا من كلّله اللهُ بالهيبةِ والوقار..إلى من علّمني العطاء بدون انتظار
إليكَ.. يا أبي الغالي.

إلى حكمتي .....وعلمي
إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل
إلى الأغلى في الوجود...أمي الغالية

إلى الروح التي سكنت روحي..
إلى العين التي سهرت على راحتي..
إلى شريكة مشواري وسندي المستقبلي في دربي..
إلى خطيبتي الغالية.

إلى من هم نور يضيء الظلمة التي كانت تقف في طريقي..
إلى إخوتي ... وأخواتي
إلى كل العيون التي غرست نفسها داخل روحي..
إليكم يا أقربائي وأصدقائي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم قدرته وسلطانه، بأن منَّ علي بإتمام هذه الرسالة، ومنَّ عليَّ بفضله ونعمه التي لا أُحصيها.

أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور حسين محمد الرباع حيث كان لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة أكبر الأثر في إثرائها بأفكاره النّيّرة، ومعلوماته القيّمة فلم يبخل بجهده أو نصائحه وكان مثالاً للعالم المتواضع في توجيهاته وتشجيعه المتواصل والذي كان أقرب إليّ من ظلي جزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بعظيم الشكر والعرفان للأساتذة الكرام الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما بذلوه من جهدٍ في قراءة رسالتي المتواضعة وعلى ما أبدوه من مقترحاتٍ قيّمة بما يُثري الرسالة وتفضّلهم بقبول مناقشتها.

ويسرني أن أتقدم لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة آل البيت واخص بالذكر الأستاذ الدكتور عميد كلية إدارة الأعمال ورئيس قسم المحاسبة وأعضاء الهيئة التدريسية والإداريين في الكلية بعظيم الامتنان والعرفان،

ولا يفوتني أن أتوجه بالشّكر والتقدير إلى كل من قدّم لي المساعدة أو ساهم في إبداءِ النصح والمشورة في مسيرتي فجزاهم الله عني خيراً.

الباحث

خالد عبدالله محمد دلوه

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
تفويض	ب
إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها	ج
قرار لجنة المناقشة	د
الإهداء	هـ
الشكر والتقدير	و
قائمة المحتويات	ز
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ط
الملخص باللغة العربية	ي
الملخص باللغة الإنجليزية	ك
الفصل الأول: مقدمة الدراسة	
١-١ تمهيد	٢
١-٢ مشكلة الدراسة	٣
١-٣ أهداف الدراسة	٤
١-٤ أهمية الدراسة	٤
١-٥ نموذج الدراسة	٥
١-٦ فرضيات الدراسة	٦
١-٧ مصطلحات الدراسة	٦
١-٨ حدود الدراسة	٨
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
المبحث الأول: الإطار النظري	١٢
٢-١ تمهيد	١٢
٢-٢ مفهوم الرقابة الداخلية	١٢
٢-٣ أهداف الرقابة الداخليـــــة	١٤
٢-٤ مكونات الرقابة الداخلية	١٦
٢-٥ إعتماد الإدارة والمدقق الخارجي على الرقابة الداخلية	٢٠
٢-٦ هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية	٢٢
٢-٧ فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية	٢٤
٢-٨ مكونات فجوة التوقعات	٢٥
٢-٩ مستخدمي التقارير المالية	٢٧
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	٣٠
أولا: الدراسات باللغة العربية	٣٠
ثانيا: الدراسات باللغة الانجليزية	٣٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	٣٩
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	
٣-١ منهج الدراسة	٤٢
٣-٢ مجتمع الدراسة	٤٢
٣-٣ أسلوب جمع البيانات	٤٣
٣-٤ أداة جمع البيانات	٤٤
٣-٥ صدق الأداة	٤٤
٣-٦ ثبات الأداة	٤٤
٣-٧ أساليب التحليل الإحصائي للبيانات	٤٥
الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	
٤-١ خصائص أفراد عينة الدراسة	٤٨
٤-٢ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	٥٠
٤-٣ نتائج اختبار فرضيات الدراسة	٥٩
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
٥-١ النتائج	٦٦
٥-٢ التوصيات	٦٩

المراجع	
المراجع باللغة العربية	٧٣
المراجع باللغة الانجليزية	٧٥
الملاحق	
ملحق رقم (١) نموذج إستبانة الدراسة	٧٧
ملحق رقم (٢) قائمة بأسماء الأساتذة محكمي إستبانة الدراسة	٨٢
ملحق رقم (٣) قائمة بأسماء البنوك التجارية الكويتية	٨٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(٣-١)	مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	٥٤
(٣-٢)	قيمة معامل الثبات لمتغيرات الدراسة	٥٧
(٤-١)	خصائص أفراد عينة الدراسة	٦٠
(٤-٢)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير بيئة الرقابة	٦٣
(٤-٣)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير تقييم المخاطر	٦٥
(٤-٤)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير أنشطة الرقابة	٦٧
(٤-٥)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير المعلومات والاتصالات	٦٩
(٤-٦)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير المتابعة	٧١
(٤-٧)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للمتغير التابع: تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية	٧٣
(٤-٨)	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد	٧٥
(٤-٩)	نتائج معاملات الارتباط لنموذج الانحدار المتعدد	٧٥
(٤-١٠)	اختبار دلالة نموذج الانحدار	٧٦
(٤-١١)	اختبار تحليل معاملات (Coefficients) معادلة الانحدار	٧٧

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
(١-١)	نموذج الدراسة	٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية

إعداد
خالد عبدالله محمد دلوه
إشراف
الدكتور حسين الرباع

الملخـــص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية، تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي، والبالغ عددها عشرة بنوك، أما عينة الدراسة فتتكون من أعضاء مجالس الإدارة والمكلفين بتطبيق إجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية في هذه البنوك، وبلغ عددهم (٨٢) مستجيباً، تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي إتبع فيها المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد على نوعين من مصادر المعلومات هما البيانات الثانوية والأولية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: انه يوجد دور لهيكلة أنظمة الرقابة الداخلية المتمثلة بـ(بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، المتابعة) في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة.

ومن أهم التوصيات: التأكيد على البنوك التجارية الكويتية عند تكوين بيئة الرقابة بضرورة القيام بإجراء التقييم الذاتي، وان تراعى فلسفة الإدارة وتقييم أداء الموظفين مع مراعاة الإجراءات والسياسات العامة، وضرورة أن تراعي إدارة البنك عند تقييم المخاطر تحديد التهديدات والتخطيط المستمر للأعمال.

الكلمات المفتاحية: هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية، فجوة التوقعات، مستخدمي التقارير المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Role of the Internal Control Systems Structure to Reduce the Expectations Gap of Users of Financial Reports

Prepared By: Khalid Abdullah Mohammad
Supervised: Dr. Hussein Rabaha

Abstract

This study aimed to identify the role of the internal structuring control systems to reduce the expectations gap of users of financial reports in Kuwait's commercial banks, the study population consisted of all Kuwaiti banks listed on the Kuwait Stock Exchange, ten banks, the study sample consists of board members and holders who applying of procedures and internal control systems in these banks, and numbered about 82 respondents, this study is one of the field studies in which the descriptive analytical method followed, based on two types of sources of information are the secondary and primary data.

The study found a number of results including: that there is a role for restructuring of internal control systems (control environment, risk assessment, control activities, information and communication, controlling) in the reduction of the expectations gap for users of financial reports in the Kuwaiti commercial banks and from the point of the study sample of view.

It was the formulation of a number of recommendations provides a researcher including: emphasis on the Kuwaiti commercial banks when you configure the control environment the need to undertake a self-assessment, and take into account the philosophy of management and evaluation of staff performance, taking into account actions and public policies, and the need for the Bank's management takes into account when risks are identified threats and ongoing business planning evaluation.

Keywords: Internal Control Systems Structure, Expectations Gap, Users of Financial Reports

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

١-١ تمهيد

١-٢ مشكلة الدراسة

١-٣ أهداف الدراسة

١-٤ أهمية الدراسة

١-٥ نموذج الدراسة

١-٦ فرضيات الدراسة

١-٧ مصطلحات الدراسة

١-٨ حدود الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

١-١ تمهيد

إن الثورة التكنولوجية التي ظهرت في هذا العصر، جعلت الحاجة ماسة لتغيير نظام العمل حتى يواكب هذا التطور التكنولوجي في شتى العلوم، وهذه التطورات دفعت بالمنظمات إلى زيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقها في تحقيق أهدافها، وزيادة الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية لديها لعدة أسباب منهـــا حماية الأموال وإعداد قوائم مالية موثوقة تساعد الأطراف الخـــارجية في الأغراض المختلفة، وكذلك تفعيل القدرات التشغيلية لهذه الشركات بما يؤدي إلى تحسين قدراتها التنافسية.

وقد يحمل التقدم التكنولوجي لنا العديد من المزايا المرتبطة بالكيفية التي يتم من خلالها تقديم التقارير المالية؛ ونظراً لأن هذا التطور من المفترض أن يصاحبه تطوراً مماثلاً في الممارسات والضوابط الرقابية، كما يواكب ذلك تطوراً مماثلاً في معرفة وخبرات ووعي العاملين.

إن مفهوم الرقابة الداخلية في بداية الأمر كان مفهوماً ضيقاً، غايته حماية السيولة النقدية كأكثر الأصول تداولاً في المنظمات، ولذلك فقد اقتصر هذا النظام على إتباع إجراءات وضوابط رقابية على تداول النقدية، ثم توسع هذا المفهوم ليشمل نظام الحماية لأصول المنظمة والتأكد من دقة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها وتنمية الكفاءة الإنتاجية وضمان تنفيذ السياسات الإدارية والخطط الموضوعة.

ومما لاشك فيه أن هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة تساعد على تحقيق متطلبات الشفافية والإفصاح، مما يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية غير مضللة، وهذا ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات. كما أن هيكلة هذه الأنظمة خاصة في البنوك يؤدي إلى تجنب عدة مشاكل أهمها اكتشاف الأخطاء واكتشاف التلاعب والغش في البيانات المالية، والحفاظ على امن المعلومات المحاسبية.

والمعروف إن القطاع المصرفي الكويتي الذي يضم البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت، يمتاز بحجمه الكبير ويمتلك أصولا مالية ضخمة ومتنوعة وثابتة، يلعب دوراً كبيراً في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت. حيث تدير البنوك الكويتية أصولاً تقدر بحوالي ٤٠ مليار دينار كويتي، كما أن المصارف الكويتية قدمت على مر السنوات الماضية قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وساهمت بصورة كبيرة في نمو الناتج الإجمالي المحلي، حيث حقق قطاع المصارف أرباحا صافية في العام ٢٠١٤ تجاوزت مليار دينار كويتي (نشرة شهرية صادرة عن البنك المركزي الكويتي، ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٢ مشكلة الدراسة

تلعب أنظمة الرقابة الداخلية دوراً هاماً في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك، فان الأمر يستوجب عناية خاصة لتفعيل هذه الأنظمة، باعتبار أن ذلك أحد المداخل الأساسية لتحسين جودة التقارير المالية داخل البنك.

وعلى الرغم من التأكيد على أهمية أنظمة الرقابة الداخلية في بيئة العمل في القطاع المصرفي كمحدد رئيسي لجودة التقارير المالية، إلا إن الواقع الحالي للعمل في القطاع المصرفي في دولة الكويت يشير إلى وجود بعض جوانب القصور التي تؤدي إلى حدوث فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في هذه البنوك.

كذلك إذا أخذنا قطاع الصناعة المصرفية في دولة الكويت فشأنه شأن قطاعات صناعة المصارف العالمية، فهو يواجه صعوبة في تعزيز ممارسات الجودة في التقارير المالية التي لها تأثير فاعل في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية ولعمل هذه البنوك أيضا، لا سيما في ظل التنافسية الشديدة التي أفرزتها العولمة بتأثيراتها المختلفة.

ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة من خلال الإجابة على التساؤل الآتي: هل يوجد دور لهيكلة أنظمة الرقابة الداخلية المتمثلة بـ(بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، المتابعة) في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية ؟ وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: هل يوجد دور لبيئة الرقابة في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية ؟

السؤال الثاني: هل يوجد دور لتقييم المخاطر في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية ؟

السؤال الثالث: هل يوجد دور لأنشطة الرقابة في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية ؟

السؤال الرابع: هل يوجد دور للمعلومات والاتصالات في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية ؟

السؤال الخامس: هل يوجد دور للمتابعة في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٣ أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على دور هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية المتمثلة بـ(بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، المتابعة) في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية، بما يؤدي إلى تفعيل العلاقة بينهما في هذه البنوك.

١-٤ أهمية الدراسة

إن البحث في موضوع هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية وعلاقتها بمدى تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية، يُعد موضوعا غاية في الأهمية للوقوف على دور هذا الأنظمة في حماية المستثمرين، وجودة المعلومات المحاسبية، ولأن استخدام النظام المحاسبي يؤدي إلى تقليل حدوث بعض الأخطاء المقصودة أو غير المقصودة في التقارير المالية.

تنبع أهمية الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تتناوله، حيث تعد أنظمة الرقابة الداخلية من القضايا ذات الأبعاد المحاسبية التي تعبر عن تطبيق لمعايير دولية لتحقيق أهداف البنك، كما تعبر عن وعي الإدارة وتأكيد حرصهم على مصلحة البنك، كما تعكس مدى إدراكهم لدورهم في مواجهة التحديات التي تواجههم.

وتتضح أهمية الدراسة أيضاً من خلال ما تسعى إليه من استكشاف طبيعة وعي الإدارة بمكونات وهيكلة أنظمة الرقابة الداخلية وتحديد دورها في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية، وتكتسب الدراسة أهمية خاصة من خلال ما تطرحه من مقترحات لتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية في ظل المتغيرات التي يشهدها القطاع المصرفي.

كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول دراسة دور هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية، حيث يعتبر هذا القطاع من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني الكويتي، الذي يمكن له الاستفادة من نتائج هذه الدراسة وتوصياتها. ويمكن إجمال أهمية هذه الدراسة بالاعتبارات التالية:

١- تلقي الضوء على أهم متغيرات ومكونات أنظمة الرقابة الداخلية في قطاع صناعة المصارف في دولة الكويت، وتدرس دورها في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك.

٢- تسهم في تكوين قاعدة معلومات وبيانات بموضوع دور هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- تأتي كمساهمة في التعريف بأهمية قطاع الصناعة المصرفية، هذا القطاع الذي حقق ويحقق انجازات أساسية وهامه في الاقتصاد الكويتي.

٤- تقيس أثر أنظمة الرقابة الداخلية على تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في هذه البنوك، الذي اعتمده الباحث لأهميته في تنفيذ عملية التنمية الاقتصادية، وفي مساهمته الكبيرة في الدخل القومي باعتباره رافداً أساسياً من روافد الاقتصاد الوطني الكويتي.

١-٥ نموذج الدراسة

لتحقيق الغرض من هذه الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة في تحديد اثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة، فقد قام الباحث بتصميم نموذج خاص بهذه الدراسة. والشكل رقم (١) التالي يوضح علاقات هذه المتغيرات.

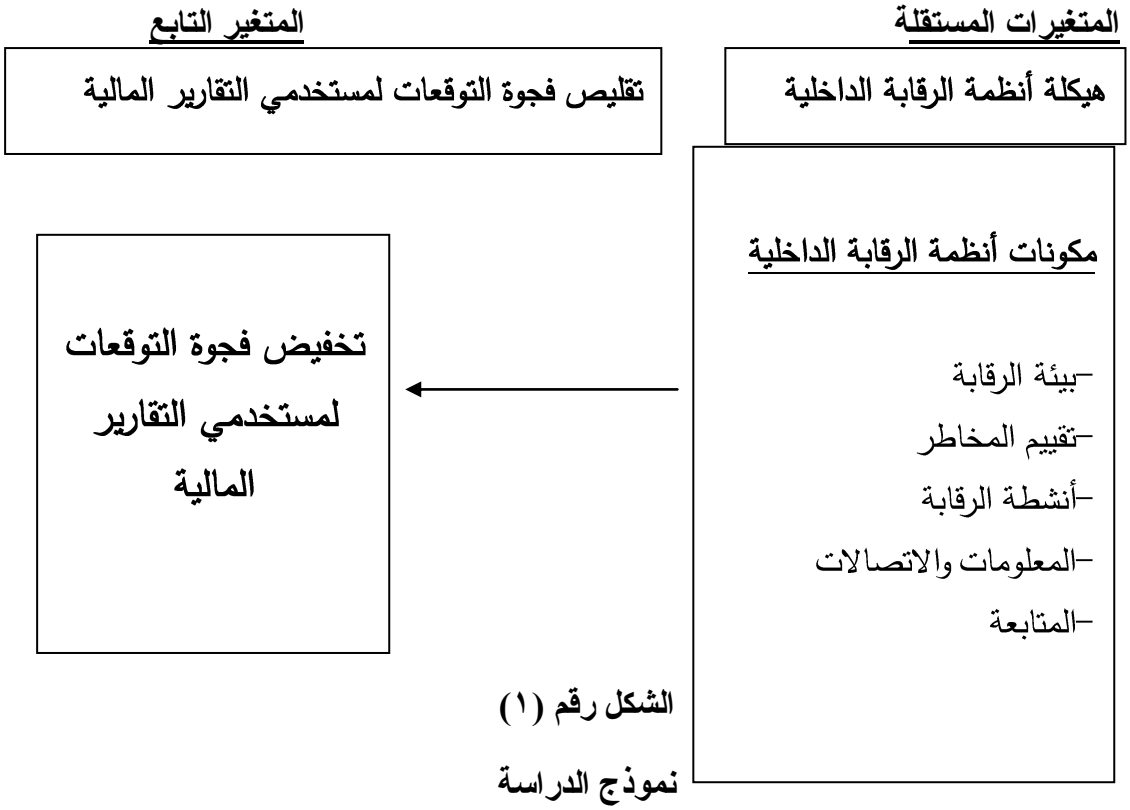

الشكل رقم (١)

نموذج الدراسة

المصدر: النموذج من إعداد الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٦ فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة على الفرضية الرئيسة التالية: لا يوجد دور لهيكلة أنظمة الرقابة الداخلية المتمثلة بـ(بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، المتابعة) في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية. وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

لا يوجد دور لبيئة الرقابة في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

الفرضية الثانية:

لا يوجد دور لتقييم المخاطر في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

الفرضية الثالثة:

لا يوجد دور لأنشطة الرقابة في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

الفرضية الرابعة:

لا يوجد دور للمعلومات والاتصالات في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

الفرضية الخامسة:

لا يوجد دور للمتابعة في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

١-٧ مصطلحات الدراسة

لأغراض هذه الدراسة فقد تم تحديد المعاني الإجرائية لجميع المتغيرات المستقلة والتابعة والمستخدمة فيها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقابة الداخلية:

هي رقابة أجهزة الإدارة على نفسها بنفسها باعتبارها الجهة ذات الاختصاص والمخولة قانونا، والهدف من هذا النوع من الرقابة هو التأكد من مدى تحقيق الأهداف الموضوعة مسبقا، واكتشاف الانحرافات وتصحيحها وتقويمها في الوقت المناسب من جانب أجهزة الإدارة نفسها، وكذلك التأكد من سلامة وشرعية الأعمال التي تم إنجازها لتحقيق هذه الأهداف ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الانحرافات (الكفراوي، ٢٠١٠، ص٢٥).

-بيئة الرقابة:

وهي البيئة التي تتعلق بمدى توفر الاستقامة والقيم الأخلاقية والكفاءة والتدريب والخبرة لدى موظفي الرقابة الداخلية والهيكل التنظيمي، وكذلك جهة الارتباط والصلاحيات والمسؤوليات والأسس التي يتم بموجبها اختيار موظفي الحسابات (Louwers et al, 2005, P:140).

-تقييم المخاطر:

وهي عملية يتم بموجبها تحديد مخاطر العمل وكيفية استجابة الإدارة لهذه المخاطر التي تعترضها عند مزاولتها لأعمالها، إذ لابد لها من تحديد وتحليل هذه المخاطر ومحاولة تخفيف حدة تأثرها إلى مستويات مقبولة، وخاصة ما يتعلق منها بإعداد البيانات المالية والأحداث والظروف الخارجية والداخلية، التي قد تؤثر بشكل سلبي في قدرة البنك على إصدار وتسجيل ومعالجة وإعداد التقارير حول المعلومات المالية (Frazier, 2010, p: 45).

-أنشطة الرقابة:

وهي السياسات والإجراءات والقواعد التي تضعها الإدارة لتساعدها على تحقيق الرقابة الداخلية بطريقة ملائمة، وإدارة المخاطر بفعالية، وضمان تنفيذ قراراتها وخططها بالطريقة الصحيحة والأسلوب الأمثل، وهي تتنوع حسب نوع العمليات ونوع النشاط الذي يمارسه البنك (Whittington, 2009, p:201)

-المعلومات والاتصالات:

يهدف هذا العنصر إلى تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف البنك أو الحصول عليها وتشغيلها وتوصيلها لمختلف المستويات الإدارية بالبنك، عن طريق قنوات مفتوحة للاتصالات، تسمح بتدقيق تلك المعلومات وإعداد التقارير المالية، حيث إن المعلومات يجب أن تتصف بالوضوح والدقة وفي مواعيد دقيقة أيضا، حتى يتمكن البنك من الإستفادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هذه المعلومات في وظيفتها الرقابية واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب (Dan Guy, 2008, p:208).

-المتابعة:

ويقصد بها المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء ومكونات هيكل الرقابة الداخلية، وذلك للتحقق من فعالية وكفاءة هذا النظام .لأن الإجراءات التي يطبقها البنك في كل أنواع أنشطتها قد تصبح غير كافية أو لا تصلح للتطبيق من فترة زمنية إلى أخرى، لذلك يجب أن تحدث الإدارة تطورات في هذه الإجراءات من فترة إلى أخرى (صحن وآخرون، ٢٠٠٧، ص٣٠)

مستخدمو التقارير المالية: " هي الجهات التي تحتاج إلى البيانات المالية الخاصة بالبنك لاستعمالات مختلفة، حيث أن عدد كثير من المستخدمين يعتمدون عليها عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ومن الأمثلة على مستخدمي البيانات أصحاب البنك من مساهمين وملاك والمقرضون والمستثمرون المحتملون والموردون والجهات الحكومية والعاملون في البنك والرأي العام " (عجمي، ٢٠١١، ص١٢).

١-٨ حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

١- **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على القطاع المصرفي الكويتي وبالتطبيق على البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت.

٢- **الحدود البشرية:** تقتصر الدراسة على آراء أعضاء مجالس الإدارة والمكلفين بتطبيق إجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت، كونهم أقدر من غيرهم على التعامل مع المتغيرات الواردة في نموذج الدراسة ومحتواه.

٣- **الحدود الزمانية:** تم انجاز هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين شهر تشرين الأول ٢٠١٤ وحتى شهر أيلول ٢٠١٥.

٤- **الحدود العلمية:** اعتمد الباحث في هذه الدراسة التعرف على المكونات الخمسة لأنظمة الرقابة الداخلية بحسب النموذج الأمريكي (COSO) الصادرة عن لجنة رعاية المنظمات التابعة للجنة Treadway والمنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) American Instate of Certified Public Accountants.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-المصطلحات المستخدمة بالدراسة:

-(AICPA) American Instate of Certified Public Accountants

-(COSO) Committee of Sponsoring Organization of the Trade Way Commission

-(INTOSAI) International Organization Of Supreme Audit Institutions

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

٢-١ تمهيد

٢-٢ مفهوم الرقابة الداخلية

٢-٣ أهداف الرقابة الداخليـــــة

٢-٤ مكونات الرقابة الداخلية

٢-٥ إعتماد الإدارة والمدقق الخارجي على الرقابة الداخلية

٢-٦ هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية

٢-٧ فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية

٢-٨ مكونات فجوة التوقعات

٢-٩ مستخدمي التقارير المالية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

أولا: الدراسات باللغة العربية

ثانيا: الدراسات باللغة الانجليزية

ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

٢-١ تمهيد

تُعد الوظيفة الرقابية احد أهم مكونات العمليات الإدارية التي تشمل كذلك التخطيط والتنظيم والإشراف والتنسيق والاتصالات واتخاذ القرارات الإدارية، وهي تشكل مع هذه العمليات سلسلة مترابطة ومتصلة لتحقيق النجاح في المنظمة والذي يعتمد بشكل كبير جداً على ضرورة إيجاد درجة من الترابط والتوافق بين هذه العناصر.

وقد أدى زيادة عدد المشاريع وكبر حجمها وتعدد عملياتها ومتطلبات القوانين لبلدان متعددة، وصعوبة قيام المدقق الخارجي بتنفيذ المراجعة التفصيلية بسبب زيادة الكلفة إلى وجود أقسام للرقابة الداخلية التي تكفل حسن سير العمل والالتزام بسياسات وتعليمات الإدارة العليا، بحيث تكفل هذه الأنظمة تنفيذ ألإجراءات التي تتخذها الشركات في مواجهة المخاطر والحد منها، من خلال وضع نظام رقابة داخلية يمتاز بالكفاءة والفاعلية ويتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة، يشكل حماية للشركة من المخاطر التي تواجهها ويقلل احتمالية التعرض لها إلى أدنى حد ممكن. وهذا ما أكده قانون (Sarbanes - Oxly) لعام ٢٠٠٢ وخاصة في القسم ٤٠٤ منه والذي كان نتيجة للفضائح المالية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الأمريكي (عازمي، ٢٠١٢، ص٣).

ومع ظهور الثورة الصناعية، ظهر ما يسمى بالوحدات الاقتصادية الكبرى ومن ضمنها الشركات المساهمة فتعذر على المساهمين مباشرة أعمال الشركات والقيام بإدارتها، نظراً لكثرتهم، مما أدى بهم إلى إسناد عملية الإدارة إلى أشخاص آخرين يطلق عليهم اسم مجلس الإدارة، وذلك عن طريق العقود التي يبرمها المساهمين مع أعضاء مجلس الإدارة وهنا ظهرت الحاجة الملحة لنظم الرقابة الداخلية وأصبحت ضرورية للرقابة على أعمال الإدارة والتحقق من البيانات المقدمة من طرف الإدارة ومن هذه البيانات الخاضعة للرقابة الداخلية بيان نتائج أعمال مجلس الإدارة، وبيان نتيجة الأرباح المستخدمة في نهاية الدورة المالية، والتحقق من عناصر المركز المالي من الأصول والالتزامات (تميمي، ٢٠١٤، ص٨١).

٢-٢ مفهوم الرقابة الداخلية

تتفق التعريفات على أن الرقابة الداخلية هي نظام يسعى إلى تحقيق أهداف الشركة بشكل رئيس وتحقيق كفاءة وفعالية للعمليات، وحماية الأصول، التأكد من البيانات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والامتثال للقوانين والأنظمة وغيرها من الأهداف الضرورية للشركة، وبما أننا نعيش في ظروف متغيره فلا بد من أن تتكيف هذه الرقابة مع الظروف والتغيرات البيئية التي تتعرض لها الشركة، وأنها ليست عملية تدار لمرة واحدة بل عملية متكاملة لسلسلة من الإجراءات.

وقد تم تعريف الرقابة الداخلية على أنها " الخطة التنظيمية والسجلات والإجراءات التي تهدف للمحافظة على موجودات الشركة وضمان كفاية استخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المحاسبية بحيث تسمح بإعداد بيانات مالية يعتمد عليها، ومحضرة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها " (خليفة وآخرون، ٢٠٠٦، ص٢٠٣).

ويشير (تميمي، ٢٠١٤، ص٨١) إلى أن نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من النظم الرقابة المالية وغير المالية التي تضعها الإدارة بقصد إدارة نشاط الشركة بطريقة فعالة وسليمة، والتأكد من الالتزام بالسياسات الإدارية والقانونية، والمحافظة على الموجودات، وأنها استخدمت بكفاءة وفاعلية، بالإضافة إلى تأمين اكتمال ودقة السجلات إلى أقصى حد ممكن.

عرف نظام الرقابة الداخلية بأنه مجموعة من السياسات Policies والإجراءات Procedures التي يتم تصميمها لإمداد الإدارة بتأكيد مناسب على أن الأهداف التي تراها أساسية للشركة سوف يتم تحقيقها (أرينز ولوبيك، ٢٠١٢، ص٣٧٨).

وقد عرفت (COSO)عام ١٩٩٢ Committee of Sponsoring Organization of the Trade Way Commission الرقابة الداخلية بأنها العملية التي تتأثر بمجلس إدارة الوحدة الاقتصادية والأشخاص الآخرين، والتي تصمم لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الرئيسية للرقابة والتي تتضمن ثلاثة أهداف هي: فعالية وكفاءة العمليات، موثوقية وملائمة التقارير المالية، والانسجام مع القوانين والتشريعات المعنية (صحن وآخرون، ٢٠٠٧، ص٢٤).

ويعتبر نظام الرقابة الداخلية كل الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المنشأة لحماية أصولها وللتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والإحصائية ولرفع الكفاءة الإنتاجية في المنشأة وتحقيق الفعالية" (وردات، ٢٠٠٦، ص١٢٣).

كما عرف (Dinapoli, 2007, P: 4) نظام الرقابة الداخلية بأنه " التكامل بين الأنشطة والخطط والمواقف والسياسات والجهود التي يبذلها الموظفون لتعمل المنظمة معاً من أجل توفير تأكيدات معقولة بأن المنظمة ستحقق أهدافها ورسالتها".

وعرفت المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا * (INTOSAI) (International Organization Of Supreme Audit Institutions) نظام الرقابة

* المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا هي المنظمة التي تعنى بوضع الأسس والمبادئ للرقابة المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلية بأنه عملية متكاملة تقوم بها الإدارة والموظفون أثناء أدائهم لمهامهم، ويتم تصميمها بحيث توفر ضمانا معقولاً بأن الأهداف العامة التالية يتم تحقيقها: (المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا، ٢٠١١)

١-تنفيذ العمليات التشغيلية بكفاءة وبشكل نظامي وأخلاقي واقتصادي وفعال ومؤثر.

٢-استيفاء التزامات محاسبة المسؤوليات.

٣-الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.

٤- تفادي خسارة الأصول.

ونظام الرقابة الداخلية الفعال والكفء يوفر حماية كبيرة للشركة وكذلك للمراجعين الخارجيين والداخليين فكليهما يعتمدان بدرجة كبيرة على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية.

ويعرف الباحث الرقابة الداخلية على أنها عملية متكاملة تمثل سلسلة من الإجراءات والسياسات والأنشطة والخطط التي يقوم بها مجلس الإدارة والموظفون أثناء قيامهم في أداء مهامهم، وتتكيف مع التغيرات البيئية والتكنولوجية المحيطة للبنوك التجارية الكويتية، ويكون الهدف من تصميمها توفير ضمان معقول لموثوقية التقارير المالية، الامتثال للقوانين والأنظمة الخاصة بالشركة، حماية الأصول، وزيادة كفاءة العمليات التشغيلية والمالية.

٢-٣ أهداف الرقابة الداخليـــــة

من خلال التعاريف الواردة حول نظام الرقابة الداخلية فأن الأهداف المراد تحقيقها من الرقابة الداخلية متعددة ولكن يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: حماية أصول الشركة من السرقة والضياع وسوء الاستعمال

إن النظام الفعال للرقابة الداخلية، لا بد وأن يهدف إلى المحافظة على ممتلكات المنشأة وهذا الهدف لا يشمل فقط الأصول المادية بكل أنواعها، كالمخزون والاستثمارات والمعدات والأدوات إلى غير ذلك، ولكن لا بد من أن يضمن سلامة عناصر أخرى هي: (غنيمات وصيام، ٢٠١١، ص٦٢٥)

١- العنصر البشري من عمال وموظفين ومديرين ويمثل هذا العنصر أهم عنصر في الشركة، ويدخل هنا مفهوم التأمين الاجتماعي والمحافظة على أمن العمال.

وتسعى إلى تطوير العمل الرقابي بما يتناسب وأهمية هذا المجال في مختلف الدول، وهذه المنظمة نالت إجماعا دوليا بأن تكون بمثابة دستور دولي للعمل الرقابي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- صورة الشركة اتجاه محيطها الخارجي والتي قد تنهار جراء حادث طارئ مفاجئ، راجع إلى الإدارة والتحكم السيئ في العمليات التي تقوم بها الشركة.

٣- الأصول التي يجب أن تكون محمية بطريقة سليمة.

٤- العامل التكنولوجي الذي يجب أن يبقى مسايرا للتطور المعاصر للتكنولوجيا، ويجب المحافظة على المعلومات السرية المتعلقة بالشركة.

ثانيا: ضمان نوعية ودقة ومصداقية المعلومات

تضمن الرقابة الداخلية دقة ونوعية المعلومات المقدمة والمتصلة بالوثائق المحاسبية والتي لا بد أن تستند إلى مبادئ أساسية تتمثل في ملائمة استعمالها وموضوعيتها عند اتخاذ القرارات الإدارية، أيضا فالمعلومات التي تعطيها الشركة لمحيطها الخارجي تعكس وتبين وضعيتها وصورتها أمامه، حيث أنها تتعلق بأنشطتها ونتائجها، إذن فعلى الرقابة الداخلية أن تتأكد من أن سلسلة المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة ككل، تتمتع بالخصائص التالية: (عبدالله، ٢٠٠٨، ص٤٣)

١- أن تكون المعلومات صادقة وحقيقية: انه لا يكفي أن تكون المعلومات جيدة، بل يجب على نظام الرقابة الداخلية أن يفحصها ويتأكد من دقتها، ذلك أن أي نظام رقابي يتضمن نظام إثبات والذي بدونه تختفي كل الضمانات والإثباتات للمعلومات المتحصل عليها.

٢- أن تكون المعلومات مفهومة وواضحة حتى نتمكن من استيعابها: إن الحصول على معلومات دقيقة بدون أن تكون كاملة ومفهومة يؤدي دائما إلى وجود نقص في التعامل معها أو معالجتها، ذلك أن المعلومات غير الكاملة رغم دقتها لا تفيد بصورة كاملة، لذلك لا بد من التحقق من أن أي عنصر قد اخذ بعين الاعتبار من اجل الحصول على كل المعلومات.

٣- أن تكون المعلومات تتلاءم مع نشاط الشركة: إن المعلومات المستخلصة يجب أن تكون مكيفة ومتلائمة مع نتائج عمل الشركة وإلا فإنها عديمة الجدوى.

٤- أن تكون المعلومات متوفرة في الوقت المناسب: هناك معلومات تصل متأخرة، أيضا توجد معلومات لا تصل بسهولة، لذلك يجب على نظام الرقابة الداخلية أن يتجنب مثل هذه الحالات في جمع المعلومات.

ثالثا: احترام تعليمات الإدارة:

يتوسع هذا الهدف إلى ضرورة احترام سياسات الشركة ومخططاتها وإجراءاتها وقوانينها، ويقصد بذلك تطبيق تعليمات وأوامر الإدارة، حيث أن تعليمات الإدارة تشمل الإجراءات التنظيمية ولكنها لا تتحدد عند المخططات فحسب، بل تتعدى إلى تنظيمات فردية خارجة عن المخطط، وهذا لتفادي الانحرافات الطارئة وأن الهدف من احترام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعليمات الإدارة هو تفادي الاتصال السيئ والخلط في المهام، ومن اجل التطبيق الأمثل للتعليمات والأوامر ينبغي توفير الشروط الآتية في الأمر نفسه: (أدغم، ٢٠٠٤، ص٢٧)

١- يجب أن يبلغ إلى الموجه إليه.

٢- يجب أن يكون واضحا ومفهوما.

٣- يجب إبلاغ الجهات الآمرة بالتنفيذ.

٤- يجب توافر وسائل التنفيذ.

رابعا: الاستثمار الأمثل للموارد وتحسينها وزيادة الكفاية الإنتاجية

يمثل هدف الرقابة الداخلية هنا متابعة أرقام الإنتاج الفعلية ومقارنتها بالأرقام المخططة، كالتأكد من إنتاج الكميات المطلوبة في المواعيد المحددة، والمواصفات المطلوبة، كما يمتد مجال الرقابة هنا إلى عناصر الإنتاج الأساسية (الآلات، العمل، إنتاج العامل في الساعة....الخ) أيضا يطرح السؤال هنا: هل العناصر والوسائل التي في حوزة الشركة تشتغل بأفضل طريقة ؟ وهل لها جميع الوسائل لتحقيق سياساتها ؟ ويجب على النظام الرقابي أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الهدف حتى يساعد في نمو وازدهار الشركة.

ويرى الباحث أن نظام الرقابة الداخلية في سعيه لتحقيق أهدافه الأساسية، وبالتالي تحقيق النمو والازدهار والتواصل للشركة فهو يستند على المبادئ الأساسية لتضمن له السير الفعال والقدرة على الرقابة الناجحة لكل أنشطة وعمليات الشركة وهو يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل والكفء لموارد الشركة ومن اجل تحقيق فعالية نشاط الشركة والتحكم في التكاليف بتخفيضها لحدودها الدنيا، حيث أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات فقط، بل يعطي تحسنا في مرودية البنك.

٢-٤ مكونات الرقابة الداخلية

حددت لجنة رعاية المنظمات COSO خمسة مكونات أساسية للرقابة الداخلية وهي المتمثلة بـ(بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، المتابعة) على تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية، وذلك من وجهة نظر أعضاء مجالس الإدارة والمكلفين بتطبيق إجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت، وتم قياسها من خلال مكونات ومكونات الرقابة الداخلية التي وضعت في إطار لجنة COSO والإصدارات المهنية الأمريكية الحديثة، ونموذج الرقابة الداخلية للجنة (COSO) قدم في سنة ١٩٩٢ و في سنة ١٩٩٤ صدرت أربع تقارير شاملة عن الرقابة الداخلية، تشمل على الخلاصة التنفيذية، وإطار، وإرشاد للشركات العامة للتقرير عن الرقابة الداخلية للطرف الثالث، وأدوات التقييم لمساعدة أي شركة لتقدير بيئة رقابتها الحالي بشكل كامل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: بيئة الرقابة

بيئة الرقابة هي السياسات والإجراءات التي تعكس الاتجاه العام للإدارة العليا، وأعضاء مجلس الإدارة، وملاك الشركة عن الرقابة وأهميتها، حيث تعد بيئة الرقابة مؤشراً قوياً على وجود نظام رقابة فعال، فوجود أقسام التدقيق الداخلي وأنظمة المحاسبة الجيدة، وما يرافقها من اهتمام كافٍ من قبل الإدارة بتقارير هذه الأقسام عن التجاوزات والاختلاسات، وقد أعطى تقرير لجنة (COSO) أهمية كبيرة لبيئة الرقابة الداخلية باعتبارها الأساس الذي تبنى عليه بقية مكونات الرقابة الداخلية (Louwers et al, 2005, P:141).

وتتأثر بيئة الرقابة بهيكلية الشركة والعلاقات والمسؤوليات، كما لديها تأثير قوي على القرارات والأنشطة التي تقوم بها الشركة، وتوفر الأساس لنظام شامل للرقابة الداخلية حيث تحتوي على جميع عناصر الرقابة الداخلية، وتشمل هذه العناصر ما يلي: (Dinapoli, 2007, P: 7-8)

١- النزاهة والقيم الأخلاقية واتجاهات إدارة الشركة والأمانة والنزاهة والإخلاص في العمل، والحرص على الإنجاز.

٢- الالتزام بالكفاءة وذلك من خلال وجود مستويات للأداء داخل الشركة مع ضمان الالتزام بها، وهذا يتطلب رسم سياسات واستراتيجيات.

٣- دور ومشاركة مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، وهذه اللجنة تتكون من المديرين أو أعضاء مجلس إدارة الشركة غير التنفيذيين.

٤- فلسفة إدارة الشركة ونمطها التشغيلي تمثل مؤشراً مهما على مدى الاهتمام بإيجاد بيئة رقابية فعالة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال نظرتها إلى ضرورة الدقة والعدالة في القوائم المالية.

٥- اعتماد الشركة على هيكل تنظيمي واضح ومفهوم ومرن وشامل يوفر للجهة الرقابية الإطار الذي يتم من خلاله، تخطيط وتنفيذ ومراقبة ومراجعة أنشطتها لتحقيق الأهداف المرجوة.

٦- تحديد مدى تفويض وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات للأنشطة، والكيفية التي يتم بموجبها تجميع البيانات المناسبة لكل مستوى من المستويات الإدارية في الشركة، من أجل إعداد التقارير الدقيقة والواضحة.

٧- السياسات والممارسات المتعلقة بالموارد البشرية، مثل التعيين والتوجيه والتقييم وتقديم المشورة والترقية والتعويض والإجراءات التصحيحية، والتي يجب أن تخضع لمعايير تُظهر الالتزام بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: تقدير الخطر:

تحديد وتحليل وإدارة الشركة للمخاطر المتعلقة بإعداد قوائم مالية عادلة بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها عموما وينبغي تقييم المخاطر وإدارتها من خلال نطاق جهد الشركة لتحديد وتقييم ورصد تلك الأحداث التي تهدد إنجاز مهمة الشركة، ولكل واحده من هذه المخاطر التي تم تحديدها ينبغي للإدارة أن تقرر إمكانية قبول المخاطرة، أو الحد من المخاطر إلى مستوى مقبول، أو تجنب المخاطر (Louwers et al. 2005, P:141).

وهناك بعض الظروف والأحداث التي يمكن أن تنشأ بها المخاطر وتتزايد احتمالية حدوثها تتمثل فيما يلي: (عازمي، ٢٠١٢، ص٢٤)

١- الموظفون الجدد، فقد يكون للموظفين الجدد تركيز أو فهم مختلف لنظم الرقابة الداخلية، وهذا من شانه زيادة احتمالية حدوث الخطر.

٢- نظم المعلومات المحاسبية الجديدة أو المتجددة، فقد تؤدي التغيرات المهمة والسريعة في نظم المعلومات المحاسبية إلى حدوث خطر عند استخدامها في الرقابة الداخلية.

٣- النمو السريع، يمكن للتوسع الكبير والسريع في العمليات أن يُجهد الرقابة الداخلية ويزيد من خطر حدوث تعطل في هذا النظام.

٤- تغير الهيكل التنظيمي، فقد يصاحب عملية إعادة الهيكلة زيادة في المستويات الإدارية ويعمل على إحداث بعض التغييرات في عمليات الإشراف وفصل للمسؤوليات، وهذا قد يؤدي إلى زيادة الأخطار المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.

ثالثا: إجراءات أو أنشطة الرقابة

هي السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة لتساعدها في التأكيد بأن توجيهاتها قد تم تنفيذها، ويجب على الإدارة إقامة الأنشطة التي يتم التحكم من خلالها بفعالية وكفاءة لتساعد في تحديد ومنع أو الحد من المخاطر التي يمكن أن تعيق تحقيق أهداف المنظمة، كما ينبغي على الإدارة محاولة الحصول على أقصى فائدة وبأقل تكلفة ممكنة. ومن الأنشطة الرقابية التي تستخدمها الإدارة كالتوثيق، والإشراف، وحماية الأصول، والتقارير، وغيرها من الأنشطة الهامة (Dinapoli, 2007, P: 16).

وتصنف هذه السياسات والإجراءات فيما يلي: (العازمي، ٢٠١٢، ص٢٥)

١-مراجعات الأداء، وتشمل تحليلاً للأداء الفعلي، وتحليلاً للعلاقات ومقارنة البيانات الداخلية مع الموارد الخارجية للمعلومات، ومراجعة الأداء الوظيفي أو أداء النشاط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- معالجة البيانات، وتتضمن فحص دقة واكتمال وتفويض المعاملات، وإجراءات رقابة المجاميع وإعداد السجلات، لكي لا يتم استخدام بيانات معينة بدلا من غيرها عند معالجة البيانات إلكترونيا.

٣- عناصر الرقابة الفعلية، والمقصود بها منع سرقة الموجودات وإيجاد وسائل الحماية الكافية، مثل الأبواب والقاصات الحديدية وأجهزة الإنذار الإلكترونية وكلمات السر في الأجهزة الحاسوبية، وكذلك الجرد الفعلي للأصول المتداولة ومطابقتها بالسجلات الخاصة بها.

٤- فصل المهمات، وهذا الفصل يستوجب إسناد المهمات لأفراد مختلفين بمسؤوليات التصريح بالمعاملات وتسجيل المعاملات، وتشمل المهمات المطلوب فصلها إعداد التقارير والمراجعة، وفحص العمليات والموافقة على المطابقات ومستندات الرقابة.

٥- التفويض: أي إعطاء بعض الصلاحيات للمستويات الإدارية الدنيا بشكل يساعد في تحديد على من تقع مسؤولية الأخطاء، أو الإهمال ويمنع التهرب من المسؤولية.

رابعا: المعلومات والتوصيل

إن المعلومات والإتصال من أهم عناصر الرقابة الداخلية وذلك لتوفيرها المعلومات الهامة وإيصالها إلى المستفيدين منها، وعليه فقد عرف الاتصال بأنه تبادل المعلومات المفيدة بين الناس والمنظمات لدعم القرارات وتنسيق الأنشطة وترسل المعلومات إلى الإدارة والموظفين وغيرهم من الذين هم بحاجة إليها في شكل وإطار زمني تساعدهم على الاضطلاع بمسؤولياتهم، ويعتبر الإتصال عنصراً أساسياً بالنسبة للمنشأة للحفاظ على نظام فعال للرقابة الداخلية (صحن وآخرون، ٢٠٠٧، ص٢٩).

وتتكون المعلومات والاتصال من طرق وسجلات المنشأة لتحديد وتجميع وتحليل وتصنيف وتسجيل معاملات المنشأة وتبادل المعلومات المفيدة، حيث تعتبر المعلومات مفيدة إذا حققت ما يلي: (Dinapoli, 2007, P: 11).

١- توفير المعلومات والاتصالات في الوقت المناسب.

٢- أن المعلومات والاتصالات مفصلة بما فيه الكفاية ومناسبة للمستخدم.

٣- يمكن تكييف المعلومات والاتصالات لتلبية احتياجات مستخدميها.

٤- أن تكون المعلومات والاتصالات قادرة على إعلام العاملين في واجباتهم ومسؤولياتهم.

٥- أن تكون المعلومات والاتصالات قادرة على الإبلاغ عن الأمور والقضايا الحساسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- أن تكون المعلومات والاتصالات قادرة على تمكين الموظفين من تقديم اقتراحات للتحسين.

٧- أن تكون قادرة على توفير المعلومات اللازمة لجميع الموظفين للاضطلاع بمسؤولياتها بفعالية.

٨- نقل رسالة الإدارة العليا بأن مسؤوليات الرقابة الداخلية هي مهمة وينبغي أن تؤخذ على محمل الجد.

٩- أن تكون المعلومات والاتصالات قادرة على التواصل مع أطراف خارجية.

خامسا: المراقبة

وعرفت المراقبة بأنها مراجعة أنشطة المنشأة والمعاملات لتقييم جودة الأداء مع مرور الوقت وتحديد ما إذا كانت الضوابط التي تم وضعها من قبل الإدارة فعالة، ويجب على الإدارة أن تركز جهود المراقبة على الرقابة الداخلية وتحقيق رسالة الشركة، ولكي تكون المراقبة أكثر فعالية فإن جميع الموظفين بحاجة إلى فهم مهمة الشركة وأهدافها ومستويات تحمل المخاطر والمسؤوليات الخاصة بهم. كما تعني المراقبة تقدير الإدارة المستمر أو التقدير الفتري لجودة أداء الرقابة الداخلية لتحديد ما إذا كانت الرقابة يتم تنفيذها طبقاً للتصميم الموضوع لها، أو يتم تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لتعديل الرقابة الداخلية (Louwers et al. 2005, P:141).

ويرى الباحث أن الاهتمام بمكونات نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحقيق أهداف من الناحية المالية وذلك من خلال التأكد من المعلومات المالية المدرجة في القوائم المالية فكلما كانت هذه المعلومات دقيقة كلما زادت من موثوقية التقارير المالية، حيث أن نظام الرقابة الفعال يؤدي إلى زيادة فعالية العمليات المالية والتأكيد بأن العمليات تسير بشكل صحيح وسليم.

٢-٥ إعتماد الإدارة والمدقق الخارجي على الرقابة الداخلية

عند القيام بتصميم نظام للرقابة الداخلية يوجد لدى الإدارة والمدقق الخارجي بعض الاهتمامات المشتركة تتمثل في تقييم نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى وجود اهتمامات خاصة لكل طرف منهما تمكنهما من الاعتماد على هذا النظام وهي:

أولا: إعتماد الإدارة على الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية عاملاً مهماً للإدارة لتقوم بمساعدتها في تحقيق أهداف الشركة وتخفيض خطر الرقابة، ليس هذا فحسب بل تقوم الإدارة بتصميم رقابة داخلية فعالة، وذلك من أجل الاعتماد عليها في: (أرنز ولوبيك، ٢٠١٢، ص٣٧٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- الاعتماد على التقرير المالي: تقع على الإدارة مسئولية قانونية مهنية للتأكد من أن المعلومات المدرجة بالقوائم المالية تم عرضها بعدالة بما يتفق مع متطلبات التقرير الخاصة بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، وعليه فإن الإدارة تعتمد على الرقابة الداخلية في وضع عناصر الرقابة لكي تضمن دقة المعلومات المدرجة في قوائمها المالية.

٢- كفاءة وفعالية التشغيل: وضع عناصر الرقابة في الشركة لتعزيز الاستخدام الفعال والكفء للموارد بما في ذلك الأفراد حتى يتم تحقيق أهداف الشركة. وتعتبر توفير المعلومات لاتخاذ القرارات الداخلية من أهم عناصر الرقابة.

٣- الاستجابة للقوانين والقواعد التنظيمية: يجب على الشركة أن تتقيد بالقوانين والأنظمة فمنها ما يرتبط بالجوانب المحاسبية، مثل القواعد التنظيمية لضرائب الدخل، ومنها ما يرتبط بجوانب أخرى مثل قوانين حماية البيئة والحقوق المدنية.

ثانيا: إعتماد المدقق الخارجي على الرقابة الداخلية

يهتم المدقق الخارجي بتقييم الرقابة الداخلية وتقدير الأخطار التي تنتج عنها فكلما كانت هذه الرقابة محكمة كلما زاد إعتماد المدقق الخارجي عليها وخفضت من إجراءات التدقيق الخارجي، وبشكل عام فإن المدقق الخارجي يعتمد على الرقابة الداخلية في: (Schneider, 2009, P: 41)

١- مدى الاعتماد على التقرير المالي: حتى يتم العمل في إطار العمل الميداني، يهتم المدقق الخارجي بصفة أساسية بعناصر الرقابة التي تتعلق بمدى اعتماد الإدارة على التقرير المالي (العناصر الرقابية التي تضمن دقة المعلومات المدرجة في القوائم المالية). ويؤثر هذا الجانب مباشرة على القوائم المالية، وبالتالي يؤثر على هدف المدقق الخارجي في تحديد مدى عدالة العرض بالقوائم المالية.

٢- التأكيد على عناصر الرقابة الخاصة بفئات العمليات المالية: يهتم المدقق الخارجي بالرقابة على فئات العمليات المالية وليس على تلك الخاصة بأرصدة الحسابات، وذلك لأن دقة مخرجات النظام المحاسبي (أرصدة الحسابات) تعتمد أساساً على دقة المدخلات (العمليات المالية) فمثلاً إذا تم بيع منتج بفواتير تحتوي على كميات وأسعار خطأ فإنه سيؤدي إلى تحريف في المبيعات والمدينين فإذا وجدت عناصر رقابة ملائمة على المدخلات فإنه ستكون مخرجات النظام المحاسبي صحيحة.

ويمكن أن يعتمد المدققون الخارجيون على التدقيق الداخلي في إحدى الطرق التالية: (Schneider, 2009, P: 42)

١-الاعتماد على التدقيق الداخلي كجزء من نظام الرقابة الداخلية في الشركة: يتأثر عمل مدقق الحسابات الخارجي بالضوابط الداخلية لعملائه، وهذا يؤثر على موثوقية المعلومات المالية للشركة. وباعتبار التدقيق الداخلي جزءاً من بيئة الشركة للرقابة الداخلية، فهذا يوفر مستوى عالياً من السيطرة على معالجة المعلومات وأنشطة الشركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-الاعتماد على العمل الذي يقوم به التدقيق الداخلي: يكون اعتماد المدققين الخارجين على أعمال المدققين الداخلين اعتمادا مبرراً كما يلي:

- الاعتماد على المدققين الداخليين لفهم الرقابة الداخلية.

- الاعتماد على المدققين الداخليين لتقييم مخاطر الرقابة الداخلية.

- الاعتماد على المدققين الداخليين في إجراءات مستقلة مثل اختبار معاملات البيع عن طريق تتبع التفاصيل من فواتير المبيعات إلى دفتر اليومية وتأثيرها في حسابات دفتر الأستاذ.

٣- مساعدة مباشرة من المدققين الداخليين: عند استخدام المدققين الداخليين كمساعدين مباشرين ، فإن المدقق الخارجي يطلب من المدققين الداخليين تنفيذ بعض جوانب عمل المدقق الخارجي، وعندما يتم توفير المساعدة المباشرة، يجب على المدقق الخارجي تقييم كفاءة المدققين الداخليين والموضوعية، والإشراف عليهم، واختبار العمل الذي يقوم به مدققو الحسابات الداخلية بالقدر المناسب.

ويرى الباحث انه يمكن أن يعتمد المدقق الخارجي على التدقيق الداخلي بشكل خاص وذلك لتجنب تكرار إجراءات التدقيق من قبل المدققين الخارجين، وإن المدققين الداخليين أكثر معرفة بإجراءات الشركة وسياساتها وبيئة عملها، ومع ذلك، فإن على مدققي الحسابات الخارجيين التوفيق بين مزايا الاعتماد على التدقيق الداخلي مع ضرورة الحفاظ على مظهر الاستقلال على النحو المحدد لهم.

٢-٦ هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية

يجب على الإدارة أن تأخذ الإجراءات المناسبة لهيكلة أنظمة الرقابة الداخلية، وذلك من اجل مواجهة نتائج المراقبة لتخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية، على سبيل المثال، قد تقرر الإدارة وضع أهداف جديدة للإفادة من الفرص التي تم تشخيصها حديثا، فإن الاستشاريين وموظفي إعادة تدريب يقومون بتصحيح الإجراءات الخطأ، أو ضبط أنشطة الرقابة للتقليل من أخطار التغيير، والمراقبة تنجز من خلال الموظفين ومشرفي الإدارة الوسطى والمديرين التنفيذيين وتركز هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية على المجالات الرئيسة تساعد على تحقيق متطلبات الشفافية والإفصاح، وبما يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء واكتشاف التلاعب والغش في البيانات المالية، والحفاظ على امن المعلومات المحاسبية، وهذه المجالات هي: (Dinapoli, 2007, P: 22-24)

١- أنشطة الرقابة Control Activities

تقام أنشطة الرقابة وهيكلة أنظمة الرقابة الداخلية لمنع أو الحد من مخاطر وقوع حدث غير إيجابي إذا فشلت هذه الأنشطة تصبح المنظمة عرضة إلى الخطر، ويمكن لأنشطة الرقابة أن تفشل عندما يتم تجاوز الضوابط، أو عندما يكون هناك تواطؤ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأغراض احتيالية، ولذلك، ينبغي على الإدارة أن تضع إجراءات لمراقبة أداء أنشطة المراقبة وأية تجاوزات للضوابط، وهنا يجب على الإدارة أيضا أن تكون في حالة تأهب لحالات التواطؤ والاحتيال، والمراقبة الفعالة تعطي الفرصة لتصحيح أية مشاكل لنشاط الرقابة والسيطرة على المخاطر قبل حدوث حدث غير إيجابي.

٢- رسالة المنظمة Mission

يجب أن تتضمن أنشطة المراقبة وهيكلة أنظمة الرقابة الداخلية القيام بتطوير ومراجعة البيانات التشغيلية والمالية التي من شأنها أن تسمح للإدارة تحديد ما إذا كانت المنظمة تحقق رسالتها من خلال هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق المقارنة الدورية للبيانات التشغيلية والمالية مع الخطة الإستراتيجية للمنظمة.

٣- بيئة الرقابة Control Environment

يجب على الإدارة التنفيذية أن تراقب بيئة الرقابة للتأكد من أن المديرين في جميع المستويات يؤكدون ويحافظون على أسس معايير أخلاقية للسلوك، وينبغي على المديرين أيضا التأكد من أن هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية تجعل من الموظفين مؤهلون من خلال التدريب الكافي وأن أساليب الإدارة وفلسفتها كافية لإنجاز رسالة المنظمة.

٤- المعلومات والاتصال Information & Communication

فيما يتعلق بالاتصال فانه ينبغي على المديرين أن يتحققوا بشكل دوري من أن الموظفين مسؤولون عن استلام المعلومات ويتم تبادلها بشكل مناسب، وأن هذه المعلومات متوافرة في الوقت المناسب وكافية ومناسبة للمستخدمين، كما يجب على الإدارة أن تكفل وجود خطوط اتصال مفتوحة توفرها هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية مما يعزز التقرير عن كل النتائج الإيجابية والسلبية. أما فيما يتعلق بالمعلومات فانه لابد للإدارة من وضع أنشطة مراقبة للتأكد من دقة المعلومات التشغيلية والمالية التي يتم تبادلها بين الموظفين داخل المنظمة، أو التقرير عنها للمستخدمين البيانات الخارجيين في التقارير المالية.

٥- المخاطر والفرص Risks and Opportunities

وينبغي على المديرين مراقبة البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة لتحديد أية تغييرات في المخاطر وتطوير فرص للتحسين، وإذا تم تحديد التغييرات، يتوجب على المديرين اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة هذه المخاطر الجديدة أو المتغيرة والفرص من خلال هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية، ويجب أن تعترف الإدارة بأن تأخرها في الاستجابة للمخاطر يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بالمنِظمة، وإضاعة الفرص أو قد يؤدي إلى خسارة في الحصول على عائدات جديدة.

ويرى الباحث أن هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية سوف يؤدي إلى تحقيق أهداف الرقابة الداخلية من الناحية المالية وذلك من خلال:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- التأكد من المعلومات المالية المدرجة في القوائم المالية فكلما كانت هذه المعلومات دقيقة كلما زادت من موثوقية التقارير المالية.

٢- نظام التدقيق الفعال يؤدي إلى زيادة فعالية العمليات المالية والتأكيد بأن العمليات تسير بشكل صحيح وسليم.

٣- يقوم نظام التدقيق الداخلي المحاسبي السليم بالتأكد من أنه يتم تسجيل وتصنيف وتحليل العمليات المالية بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

٢-٧ فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية

هناك ثلاثة فئات أساسية تهتم بالخدمات التي تقدمها مهنة التدقيق وهي المدقق والمنظمة محل التدقيق ومستخدمي تقرير المدقق، وبالتالي فانه يكون لدى كل فئة توقعات معينة من وظيفة التدقيق بمستوى يفوق كثيرا ما تهدف إليه هذه الوظيفة مما ترتب على هذا الأمر عدم تمكن المهنة من تلبية ومواجهة هذه التوقعات المتزايدة بما يؤدي إلى اللبس وسوء الفهم والاضطراب ويحدث ما يطلق عليه فجوة التوقعات في التدقيق، وهي تمثل الفرق والإختلاف بين ما يقوم به المدقق (الأداء الفعلي) وبين ما يجب أن يقوم به على أساس توقعات المجتمع (برير، ٢٠١٤، ص٦٧).

وقد واجهت مهنة المحاسبة والتدقيق للعديد من الانتقادات بسبب القصور والتدني في مستوى جودة المعلومات، وهذا ما دفع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيينAICPA إلى الاعتراف بهذا القصور، وهو ما اتفق على تسميته بفجوة التوقعات التي تمثل الاختلاف ما بين مستخدمي القوائم المالية أو توقعات المجتمع من المدققين والأداء الفعلي لهم، والذي ينجم عنه عدم التوافق والتطابق بين ما يتوقعه مستخدمو التقارير المالية مع ما يجب أن تكون عليه تلك التقارير. وعليه فأن فجوة التوقعات لمستخدمي القوائم المالية هي مقدار الاختلاف والتباين بين التوقعات الكلية من مدققي الحسابات وبين ما يستطيع المدقق إنجازه بصورة معقولة على أساس معايير التدقيق، وكذلك مقدار ودرجة الاختلاف والتباين المهني لعملية التدقيق من حيث جودة القوائم المالية ومعايير الأداء (عيسوي، ٢٠٠٥، ص٣٢).

وقد ظهرت فجوة التوقعات في التدقيق نتيجة لعدم التطابق بين توقعات مستخدمي تقارير التدقيق مع ما يجب أن يكون عليه تقرير التدقيق أو ما يجب أن يقدمه المدقق، حيث أن القيود المفروضة على عملية التدقيق تكون عادة معروفة بصفة عامة لمدققي الحسابات وتكون غير معروفة أو غامضة لمعظم المستفيدين من خدمات التدقيق، لذلك فإنهم يتوقعون المزيد من عملية التدقيق عن الانجازات التي يقدمها لهم مدققو الحسابات فتتكون بذلك ما يسمى بالفجوة المتوقعة (صفدر، ٢٠٠٩، ص٢٣).

وتعرف فجوة التوقعات في مهنة المحاسبة والتدقيق بأنها الفرق بين توقعات مستخدمي القوائم المالية من مدققي الحسابات وبين الأداء الفعلي لمدققي الحسابات، وأن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتساع موجة النقد الموجه للمدققين على مستوى العالم عامة يشير بوضوح إلى وجود فجوة واسعة بين ما يتوقعه الجمهور منهم من جهة، وبين أدائهم الفعلي من جهة أخرى، وتزايد هذه الظاهرة مع تزايد حدة الأصوات التي تدعو لتحميل مدققي الحسابات مسؤولية الكثير من الأضرار المادية والمعنوية التي تلحق بمن يستخدموا القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات المالية (Porter, 2004, p: 49).

وتعود أسباب وجود هذه الفجوة واتساعها لسببين رئيسيين هما: (مطر، ٢٠٠١، ص١٤٠)

١- أن توقعات الجمهور من مدققي الحسابات غير معقولة، أي مبالغاً فيها مما يجعل أداء المدقق حتى لو كان معقولاً وفي حدود واجباته المحددة وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها، قاصراً عن الوصول إلى طموحات الجمهور، وفي هذه الحالة لا يمكن تحميل المدقق مسؤولية هذه الفجوة وإنما يتطلب الأمر من الجمهور تخفيض سقف توقعاته منه.

٢- أن توقعات الجمهور من مدققي الحسابات معقولة وفي حدود ما هو مطلوب من المدقق وفقاً للمعايير المهنية، لكن الأداء الفعلي لمدقق الحسابات متدني عما هو مطلوب منه وذلك لعدة أسباب مثل: عدم إلمامه بواجباته المفروضة عليه بموجب تلك المعايير أو بسبب خلل في كفاءته المهنية أو لكليهما معاً.

ويرى الباحث أن فجوة التوقعات في مهنة المحاسبة والتدقيق هي الفروقات بين ما يؤديه المدقق وبين ما يجب يؤديه أو الشئ المتوقع أن يقوم به هذا المدقق على أساس التوقعات المطلوبة منهم، وذلك على أساس معايير التدقيق المتعارف عليها مع ضرورة تحقيق التوافق والانسجام بين تلك معايير والأداء المطلوب من المدقق والتوقعات التي ينتظرها منهم المجتمع.

٢-٨ مكونات فجوة التوقعات

تقسم فجوة التوقعات لمستخدمي القوائم المالية المرتبطة بعمل مدقق الحسابات إلى عدة فجوات، هي:

١-فجوة أداء المدقق:

وتُعبر هذه الفجوة عن الأداء غير الكفء لبعض المدققين والناجم عن نقص الكفاءة المهنية أو الإهمال في أداء الواجبات المسندة إليهم طبقاً لمعايير التدقيق المقبولة. وتنشأ فجوة الأداء نتيجة الاختلاف في توقعات أفراد المجتمع لما يجب أن يقوم به المدقق، وبين أداءه الفعلي. وتنقسم هذه الفجوة إلى قسمين: (Semiu and Johnson, 2011, P: 155)

- الفجوة المرتبطة بنقص المعايير: وهي الفجوة الناجمة عند مقارنة المعايير المطبقة مع تلك المعايير غير المطبقة والتي قد تحتاجها أسواق العمل، وبما يمثل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فجوة بين الواجبات التي يمكن توقعها بشكل مقبول من قبل المدققين، وبين الواجبات القائمة بالفعل والمحددة في القانون.

- الفجوة المرتبطة بنقص الأداء: وهي الفجوة الناجمة عن تخلف أداء المدققين عن الأداء وفق المستوى المطلوب تحقيقه، وتنتج هذه الفجوة نتيجة النقص الظاهر في كفاءة المدقق المهنية وعدم التقيد بتحقيق معدلات الأداء المطلوب منهم وفقا لمعايير التدقيق المقبولة عامًا.

٢-فجوة استقلال المدقق:

وتتمثل هذه الفجوة في انحراف السلوك الفعلي للمدقق عن الاستقلال المتوقع منه طبقا لقواعد السلوك المهني وتوقعات المجتمع، بسبب العوامل التي تؤثر على إستقلال المدقق وتمنعه من القيام بإبداء وجه نظر غير موضوعية أثناء القيام بأداء اختبارات التدقيق وإصدار التقرير، الأمر الذي يؤدى إلى زيادة الشك لدى مستخدمي القوائم المالية بأن التقرير الخالي من الأخطاء يكون بمثابة شهادة باستمرار نمو المنظمة واستمرار أنشطتها (صفدر، ٢٠٠٩، ص٢٥).

٣-فجوة تقرير المدقق:

وتعود هذه الفجوة إلى عدم إدراك وفهم مستخدمي التقرير الذي يعده المدقق بان نوع التقرير الخالي من الأخطاء يعنى أن المنظمة تسير باتجاه النمو وهي مستمرة في الأمد البعيد (العيسوي، ٢٠٠٥، ص٣٢).

وتتميز فجوة التوقعات في مهنة المحاسبة والتدقيق بعدة خصائص هي على النحو الآتي: (حسين وسيد، ٢٠٠٦، ص٥)

١- تعمل فجوة التوقعات في مهنة المحاسبة والتدقيق على إلحاق الضرر بمهنة المحاسبة والمراجعة وكذلك بالمجتمع، وذلك لأن وجود هذه الفجوة معناه أن هناك قصوراً في تقديم وعرض الخدمات والمسئوليات كمياً ونوعياً مما يترتب عليه فقدان الثقة لطالبي الخدمات المهنية.

٢- توصف فجوة التوقعات في مهنة المحاسبة والتدقيق بأنها ذات سمة دولية وهي نسبية أيضا، وذلك أن الكثير من الدول في العالم لديها معاناة تقريبا من هذه الفجوة ولكن بدرجات متفاوتة.

٣- تتصف فجوة التوقعات في مهنة المحاسبة والتدقيق بأنها ذات طبيعة حركية مستمرة وديناميكية، وهي تتحدد بطلب المساهمين وأصحاب المصلحة في المنظمة على الخدمات التي يقدمها المدقق ومسئولياته كذلك تتحدد بعرض خدمات المدقق والمسئوليات الملقاة على عاتقه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- أن فجوة التوقعات تعبر عن فائض الطلب من قبل الملاك وأصحاب المصلحة في المنظمة على خدمات المدقق ومسئولياته سواء كان الفائض في الجانب الكمي في تشكيل المهنية للخدمات والمسئوليات التي يقدمها المدقق من جهة، أو في الجانب النوعي من خلال الفائض في جودة الأداء المهني للمدقق.

٢-٩ مستخدمي التقارير المالية

تتمثل الفئات التي تقوم باستخدام البيانات الواردة في التقارير المالية ما يلي:

١- المساهمين والملاك وأصحاب الشركة:

وهم الأشخاص الذين يقومون بتقديم رأس المال للشركة من خلال ملكيتهم للأسهم، وهؤلاء يقومون بتفويض من ينوب عنهم بإدارة شركاتهم، مقابل هدف الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، بالإضافة إلى تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم يعتمدون على البيانات المالية من اجل معرفة درجة تحقيق النجاح لأعمالهم والكشف عن مدى قدرة الإدارة وكفاءتها في استخدام أموالهم وحمايتها، وهؤلاء المساهمين والملاك وأصحاب الشركة يحق لهم اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم وتحقيق الأهداف التي يسعون إلى إنجازها. وبالتالي فهي تحقق لهم الرقابة المرجوة على مجلس الإدارة وكذلك تقييم أداء العاملين في شركاتهم (عجمي، ٢٠١١، ص٢٠).

٢- أصحاب المصالح والبنوك وحملة السندات والموردين:

ويقصد بأصحاب المصالح البنوك وحملة السندات والموردين بالشركة وكافة الجهات الحكومية، وهولاء يستفيدون من البيانات المالية في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالتعامل مع الشركة بهدف التعرف على قدراتها على الوفاء بالتزاماتها تجاههم خاصة تلك الالتزامات بعيدة الأمد. وينبغي احترام حقوقهم القانونيّة، والاعتراف بمصالح أصحاب الحقوق التي يثبتها القانون أو التي تنشأ نتيجة الاتفاقات المتبادلة ويجب أن يسمح لأصحاب المصالح بالمشاركة بوضع آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين، وكذلك العمل على توفير آليات لمشاركتهم في الرقابة على الشركة، والحصول على المعلومات، كذلك التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وضمان آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة، وتوفير المعلومات اللازمة لهم بصورة دورية وفي الوقت المناسب، وحقهم في إخطار مجلس الإدارة بأي تصرفات أو مخالفات غير قانونيّة أو غير أخلاقية، دون أن يترتب على هذا الإخطار أي مساس بحقوق تلك الأطراف تجاه الشركة. كذلك يتوقع الموردون أن تحترم منظمات الأعمال تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة التي يمكن تلخيصها بالاستمرار في التوريد وخاصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية، وأسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة لمنظمات الأعمال بالإضافة إلى تسديد الالتزامات والصدق في التعامل وتدريب الموردين على مختلف طرق تطوير العمل (Fawzy, 2013, p: 6-7).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- العاملون في الشركة:

يتركز اهتمام العاملون في المنظمة من إداريين وفنيين وعمال، حيث أن لهم مصلحة مهمة في الشركة لا تقتصر على الأجور فحسب بل تتعداها إلى عدد أكبر من المؤشرات، مثل استمرار وظائفهم والرواتب والأجور وفرص الترقية المجزية والتدريب والتطوير والعدالة وظيفية وظروف عمل صحية ومناسبة والمشاركة في القرارات ورعاية صحية جيدة وإجازات مدفوعة وإسكان وخدمات مختلفة أخرى للعاملين والشفافية في العمل وتقليل الاتصالات غير الرسمية السلبية، إضافة إلى تطوير وبناء قدراتهم الوظيفية وتوفير البيئة الداخلية المناسبة لهم، وهذا لا يتحقق إلا في ظل منظمة ناجحة تضمن المستقبل الوظيفي لهم والدليل على قدرة المنظمة على توفير ذلك يكون من خلال مطالعة البيانات الواردة في القوائم المالية التي تصدرها المنظمة (Eweje and Bentley, 2006).

٤- الدائنون والمقرضون:

ويقصد بهم البنوك وحملة السندات والموردين والعملاء والدائنون والعاملين بالشركة، وينبغي احترام حقوقهم القانونيّة، والاعتراف بمصالح أصحاب الحقوق التي يثبتها القانون أو التي تنشأ نتيجة الاتفاقات المتبادلة ويجب أن يسمح لأصحاب المصالح بالمشاركة بوضع آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين، وكذلك العمل على توفير آليات لمشاركتهم في الرقابة على الشركة، والحصول على المعلومات والمقصود بأصحاب المصالح (البنوك، العاملين في الشركة، وشركات التأمين، وحملة السندات، والموردين، والعملاء، والدائنين)، ويمكن لهذه الأطراف أن تلزم المنظمات على تقديم معلومات محددة للوفاء بحاجة خاصة، حيث تتمكن هذه الجهات من الحصول على المعلومات المطلوبة كشرط لإتمام العملية من خلال اتفاقيات المديونية الموقعة مع الشركة وغيرها من الاتفاقيات. كذلك التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وضمان آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة، وتوفير المعلومات اللازمة لهم بصورة دورية وفي الوقت المناسب، وحقهم في إخطار مجلس الإدارة بأي تصرفات أو مخالفات غير قانونيّة أو غير أخلاقية، دون أن يترتب على هذا الإخطار أي مساس بحقوق تلك الأطراف تجاه الشركة. ويهتم الدائنون والمقرضون بالبيانات الواردة بالقوائم المالية من اجل اتخاذ القرارات المتعلقة بتقديم القروض أو الامتناع عن تقديمها للمنظمة، على اعتبار أن هذه الفئة من أصحاب المصالح الذين يقومون بمنح الائتمان للمنظمة على شكل قروض، ويستفيد هؤلاء من البيانات الواردة في المالية من خلال الحصول على المعلومات الدقيقة عن مركز المنظمة المالي وحقيقته، لان ذلك ينعكس على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها (عجمي، ٢٠١١، ص٢١).

٥- المستثمرون المحتملون:

وهم أولئك المستثمرون المتوقع قيامهم بالاستثمار في المنظمة، حيث يعتبر عامل التوقع بالظرف الاقتصادي من حيث درجة الانتعاش ودرجة الانكماش (التفاؤل والتشاؤم)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار وحجمه، وذلك من خلال تأثيرها المباشر على تقديرات المستثمرين لما سيؤول إليه الاستثمار في مجال معين أي تقديراتهم وتوقعاتهم لعائد الاستثمار في مجال استثماري معين، فإذا كان التوقع بالانتعاش أي التفاؤل من حيث ازدياد حجم السوق المتوقع واستقرار الوضع السياسي، فإن ذلك سيشجع على زيادة حجم الاستثمار وتوسع مجالاته، أما إذا كان التوقع بالانكماش أي التشاؤم من حيث ضيق نطاق السوق وعدم الاستقرار السياسي فإن ذلك سيؤثر سالبا على مقدار حجم الفرص الاستثمارية وبالتالي حجم الاستثمار، ذلك إن توقعات الربحية أو العائد المتوقع ستكون أقل مما هي عليه في الظروف الاعتيادية أو ظروف الانتعاش والتفاؤل. ويحتاج المستثمرون المتوقعون للبيانات في القوائم المالية لكي يتعرفوا على العائد المتوقع من استثمارهم لأموالهم في المنظمة (عبدالعزيز، ٢٠٠٩، ص١٥٠).

٦- الوزارات والدوائر الحكومية والجمهور والرأي العام والباحثون والاقتصاديون وذوي الخبرة والمستشارون الماليون

وتحتاج هذه الجهات من المستخدمين إلى البيانات الواردة في القوائم المالية لكي تزيد من ثقتها هذه في القوائم المالية الخاصة بالمنظمات، وتشمل هذه الجهات أجهزة التخطيط والرقابة، والسلطات الضريبية، ودواوين العامة للمعلومات المحاسبية، ووزارة الصناعة والتجارة، والدوائر الضريبة، وكافة الجهات الإشرافية والرقابية، إضافة إلى الجهات التي تضع المعايير المهنية في المحاسبة والتدقيق، وحصول هذه الجهات على البيانات يجعلها تؤدي واجباتها بشكل أكثر دقة. والجدير بالذكر أن بعض المستخدمين المحتملين يتمتعون بالقدرة على التوصل إلى المعلومات التي يحتاجونها، حيث يكون لهذه الجهات الحق في طلب معلومات محددة تحتاج إليها للقيام بوظائفها (عجمي، ٢٠١١، ص٢٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

أولا: الدراسات باللغة العربية

ـدراسة عبادي، (٢٠١٤)، بعنوان:

أثر مكونات الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مكونات الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية من وجهة نظر المديرين الماليين. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية والتي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الثانوية والمصادر الأولية، وقد قام الباحث بتصميم استبانة خطية تخدم متغيرات الدراسة. وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية والبالغ عددها (٨٤) شركة. أما عينة الدراسة فشملت (٧٠) مديراً من المديرين الماليين في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: إن نظام الرقابة الداخلية هي خطة تنظيمية لكافة الطرق والإجراءات التي تتبناها الشركة لحماية أصولها وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية الواردة في القوائم المالية والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع التزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مقدماً. كما أشارت النتائج بشكل عام إلى أثر ذو دلالة إحصائيا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمكونات الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، متابعة عناصر الرقابة) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية (الملاءمة والمصداقية) في الشركات الصناعية الأردنية من وجهة نظر المديرين الماليين.

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها: قيام إدارات الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي عند تكوين بيئة الرقابة بضرورة القيام بإجراء التقييم الذاتي، وان تراعى فلسفة الإدارة وتقييم أداء الموظفين مع مراعاة الإجراءات والسياسات العامة، وضرورة أن تراعي إدارة الشركة عند تقييم المخاطر تحديد التهديدات والتخطيط المستمر للأعمال، وعند تحديد أنشطة الرقابة يجب أن يراعى دقة البيانات والاستمرارية، وعند تكوين نظام الاتصالات والمعلومات في الشركة يجب مراعاة فترات الاجتماعات الرسمية والمعلومات المتدفقة للداخل عن الأداء، وعند متابعة عناصر الرقابة يجب تقييم مخرجات الرقابة الداخلية وبشكل دوري ومستمر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـدراسة بريـر، احمد، (٢٠١٤)، بعنوان:

جودة المراجعة مدخلا لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية و مراجعي الحسابات: حالة الجزائر

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل مفهوم جودة المراجعة ومفهوم فجوة التوقعات في المراجعة وبيان دور وسائل تحسين عملية المراجعة في محاولة تضييق تلك الفجوة. وتناولت الدراسة مشكلة وجود فجوة التوقعات في المراجعة بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية. تم إتباع كلا من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، ولغرض جمع البيانات ميدانيا تم إعداد وتوزيع استبانه للفئة المستهدفة من المراجعين ومستخدمي القوائم المالية وخضعت للتحليل الإحصائي وفق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss).

وتوصلت الدراسة إلى أن الالتزام بمعايير المراجعة وتفعيل مسؤوليات المراجع وكذلك تفعيل بينت أهمية دور لجان المراجعة وإعطاء دور أكبر للمنظمات المهنية ساعد في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل برقابة جودة الأداء في مكاتب المراجعة وتثقيف المجتمع بطبيعة عملية المراجعة وإصدار معايير مراجعة محلية من قبل المنظمات والمؤسسات المهنية الوطنية.

ـدراسة عيشات، وشبيطة، (٢٠١٣)، بعنوان:

أثر نظم المعلومات المحاسبية على ثقة مستخدمي التقارير المالية للبنوك الأردنية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر نظم المعلومات المحاسبية على ثقة مستخدمي التقارير المالية للبنوك الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي والاستقرائي من خلال جمع المعلومات من الكتب والدوريات والمقالات العربية والأجنبية، إضافة إلى الدراسة الميدانية المعتمدة على توزيع الاستبانة المعدة لهذه الدراسة وتكونت عينة الدراسة من (١١٠) استبانة بواقع (١٠) استبانات لكل بنك، حيث تم التوزيع على ١١ بنك. وكانت نسبة الاستجابة ٨٣%.

وقد توصلت الدراسة بعد اختبار الفرضيات إحصائيا إلى وجود علاقة ذي دلالة إحصائية بين تكامل النظام المحاسبي الالكتروني وثقة مستخدمي القوائم المالية، وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية النظام المحاسبي الالكتروني وثقة مستخدمي القوائم المالي وتوجد علاقة بين كل من الحفاظ على البيانات وثقة مستخدمي القوائم المالية، وتوجد علاقة ذات دلالة بين الدقة في إدخال البيانات وثقة مستخدمي القوائم المالية، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الرقابة الالكترونية الكافية وثقة مستخدمي القوائم المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء على نتائج الدراسة أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات ومنها زيادة الاهتمام بتدريب الموظفين على استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لتلافي الأخطاء وتعزيز ثقة مستخدمي التقارير المالية. وضرورة وضع إجراءات تضمن استمرارية عمل وجاهزية نظم المعلومات للعمل في حالة الأزمات من خلال استخدام أجهزة منيعة بحيث تستطيع اكتشاف المخاطر قبل حدوثها والحد من وقوعها. وكذلك العمل على تشفير المعلومات عند الحفظ والنقل والتخزين على مختلف الوسائط كي لا يتمكن أحد من اختراقها. ووضع ضوابط أمن ورقابة المعلومات المتداولة بكافة أشكالها سواء كانت ورقية أم اتصالات سلكية ولاسلكية والانترنت والعمل على سن التشريعات اللازمة لأمن المعلومات والنظم والشبكات المعلوماتية وضرورة وجود خطة حماية أمنية شاملة.

- دراسة عازمي، (٢٠١٢)، بعنوان:

دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية بحسب النموذج الأمريكي (COSO) وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية (التشغيلية والتقارير المالية والالتزام). وقد قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والبالغ عددها (٢٧). أما أفراد عينة الدراسة فتكونت من (١١١) مستجيباً من أعضاء مجالس الإدارة.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها وجود علاقة بين تطبيق معايير الرقابة الداخلية والمتمثلة بـ(فهم وإدراك الإدارة للهدف من هيكل الرقابة الداخلية، تكامل مكونات أو أجزاء الرقابة الداخلية، فاعلية كل جزء من أجزاء هيكل الرقابة الداخلية، كفاءة إدارة التدقيق الداخلي، ومدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها) وبين تحقيق الأهداف الخاصة بالتقارير المالية وأهداف الالتزام والأهداف التشغيلية في الشركات الصناعية الكويتية.

وفي ضوء النتائج أوصى الباحث بضرورة فهم وإدراك الإدارة للهدف من هيكل الرقابة الداخلية، بتكامل مكونات أو أجزاء الرقابة الداخلية واستخدام تكنولوجيا المعلومات، وذلك لعلاقته المباشرة في تحقيق أهداف التقارير المالية أولاً، تليها الأهداف الخاصة بالالتزام ثم الأهداف التشغيلية في الشركات الصناعية الكويتية. إضافة لضرورة الاهتمام بفاعلية كل جزء من أجزاء هيكل الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الكويتية، وذلك لأهميتها في تحقيق أهداف الالتزام أولا ثم الأهداف التشغيلية وتليها أهداف التقارير المالية، في حين أن الاهتمام بكفاءة إدارة التدقيق الداخلي يحقق أهداف الالتزام أولاً، ثم أهداف التقارير المالية، ثم الأهداف التشغيلية في الشركات الصناعية الكويتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـ دراسة سبوع، (٢٠١١)، بعنوان:

اثر هياكـــــــــل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على أهداف الرقابة: حالة الشركات الصناعية الأردنية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطور بناء هياكل أنظمة الرقابة الداخلية في الشـركات الصناعية الأردنية ومعرفة فاعليتها في تحقيق أهداف الرقابة، كمـا هـدفت أيضا إلـــى اختبار أثر عناصر الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف الرقابة، واعتمـــدت الدراسـة المـنهج الوصـفي التحليلـي حيـث يتضـمن دراسـة للمراجـع والمصـادر العلميـة المتخصصة في أنظمة الرقابة الداخلية وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية مكونـة من (١١١) مديراً يعملون في الشركات الصناعية الأردنية. أشارت نتائج الدراسة بشكل عام، من خلال اختبارt-test للعينة الواحدة، إلى فاعلية وكفـــــــاءة أنظمة الرقابة الداخلية في الشركـــات الصناعية الأردنية، فيما اظهر تحليل الانحـــدار وجود أثر هام لعناصر الرقابة مجتمعة في تحقيق أهداف الرقابة مع وجود بعض الاسـتثناءات، كمـا أظهـرت النتـائج أن أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية واكبت التطورات العالمية الحاصلة في أنظمة الرقابة وبشكل خاص انسجامها مع أكثـــر التطورات شيوعا وهو إطار الرقابة الصادر عن (COSO) وقد يرجع الأمر في ذلك إلى قـــــــرارات هيئة الأوراق المالية بخصوص إلزام الشـركات الأردنية بتطبيـق بعض جوانب التطورات الحاصلة في مجال الرقابة. كما بينت النتائج أنه وعلى الرغم من أن بناء أنظمة الرقابة الداخلية كان مواكبا في هيكلتـــه للتطورات الحديثة، إلا أن عناصر هذا البنـــاء قد تباينت في مدى مساهمتها في تحقيق مختلف أهداف الرقابة.

وقد تضمنت الدراسة عددا من التوصيات كـــان أهمها الاهتمام بمـــراقبة أنظمة الرقابة الداخلية من خلال إجـــراء التقييمات المستمرة لتلك الأنظمـــة بما يسهم في زيادة فاعليتها وكفاءتها.

ـدراسة غنيمات، وصيام، (٢٠١١)، بعنوان:

العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية

هدفت هذه الدراسة إلـى معرفة العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية، والوقوف على أهم المعوقـات التـي تحـد مـن من فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وتطورها في الوزارات الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، قام الباحثان بتصميم استبانة، تم توزيعها على المديرين والعاملين في أجهزة الرقابة الداخلية في الوزارات الممثلة لعينة الدراسة والبالغ عددهم (١٢٦) شخصا وتم استرداد واعتماد ما نسبته (٨٢%) من الاستبانات الموزعة لغايات التحليل الاحصائي ومن أهم نتائج الدراسة أن أكثـــــر العوامل تأثيرا في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية هو النظام المحاسبي ومكوناته، وأقل العوامل تأثيرا كفاءة العاملين ورقابـــة الأداء. وأظهرت الدراسة وجود ضعف في تطبيق سياسات اختيار وتعيين موضوعية للعاملين ونقص التدريب الجيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لهم، إضافة إلى ضعف القيادات الإدارية في الوزارات الأردنية، ونقص في دور السلطة التشريعية وهيمنة السلطة التنفيذية عليها.

وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحثان بضرورة أن تولي الحكومة الأردنية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية المزيد من الاهتمام وذلك من خلال التركيـــــــز على المقومات الإدارية والمالية الأساسية المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، وتفعيل أسس ومعايير الاختيار والتعيين، وتطوير معايير دقيقة لقياس وتقييم الأداء الحكومي.

- دراسة صهود (٢٠١٠) بعنوان:

تقييم فعالية الرقابة الداخلية في ظل قانون Sarbanes Oxly ومعايير المراجعة وإمكانية التطبيق في البيئة العربية: دراسة ميدانية

هدفت الدراسة إلى فحص مدى إمكانية تطبيق متطلبات قانون (Sarbanes Oxly) لتقويم الرقابة الداخلية في بيئة الأعمال العربية، وما إذا كانت هذه المتطلبات أكثر قبولاً وقابلية للتطبيق من معايير المراجعة الدولية في وضع بنية فعالة للرقابة الداخلية فيها. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي المعتمد على الكتب والمراجع والوسائل العلمية التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة والمنهج الاستنباطي المعتمد على المصادر الميدانية من خلال استخدام الاستبيان.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها ان البيئة العربية غير مهيأة في الوقت الراهن لإقامة أنظمة رقابة داخلية فعالة وفقاً لتوجيه قانون (Sarbanes Oxly)، ومعايير المراجعة الدولية لتقويم الرقابة الداخلية أيضاً، وذلك لعدة أسباب أهمها المتغيرات الاجتماعية، والسياسية، والتنظيمية، كما أن تصميم أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة فيها لا ينسجم مع المعايير العالمية الحديثة، ولا يشكل حصانة حقيقية أمام التلاعب، والتواطؤ، والفساد إلا أن تطبيق متطلبات قانون (Sarbanes Oxly) لتقويم الرقابة الداخلية سيكون له محفزات مهمة أهمها تحسين جودة عملية إعداد التقرير المالي في الشركات المساهمة.

وأوصت الدراسة بالتأكيد على ضرورة فهم وإدراك الإدارة للهدف من هيكل الرقابة الداخلية وذلك لعلاقته المباشرة في تحقيق أهداف الشركات.

-دراسة هلدني، وغبان، (٢٠١٠)، بعنوان:
دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان العراق

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الرقابة الداخلية وأساليبها لبيان مدى مساهمتها في تحقيق السلامة المصرفية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني، وتم أستخدام (5) متغيرات من متغيرات أهداف الرقابة الداخلية في استمارة الاستبانة لمعرفة دور الرقابة الداخلية في المصارف، حيث تم إجراء دراسة ميدانية شملت عشرة مصارف بواسطة استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض وتم إدخال البيانات وتشغيلها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومعالجتها آليا واستخدام نماذج إحصائية لاختبار الفرضية وإثباتها، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:
١- الحاجة لرقابة داخلية فعالة تواكب التطورات في بيئة تكنولوجيا المعلومات وبالشكل الذي يسهل من إمكانيات تكاملها مع الأنظمة المعلوماتية الإدارية والمالية .
٢- يتطلب البحث باستمرار في إمكانية تحديثها وتطويرها لتحقق أهدافها ضمن معايير الوقت والجهد والتكلفة وتحقيق أقصى ما يمكن من الكفاءة والفاعلية والاقتصادية.
٣- أن هناك دور معنوي ذا دلالة إحصائية لأساليب الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات في تحقيق كل من ضمان صحة ومصداقية المعلومات المعدة من قبل المصارف، بجانب تنمية الكفاية الإنتاجية في واجبات ومهام المصارف، فضلا " عن التشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية والمحاسبية المرسومة من قبل الإدارة وحماية الموجودات والملفات والمعلومات في المصارف، وكشف الأخطاء والغش والتلاعب. وبما أن نظم المعلومات المحاسبية هي أنظمة مفتوحة.
وأوصت بضرورة أن تأخذ الإدارة بنظر الاعتبار تلك المتغيرات التي تحصل في البيئة المحيطة ومحاولة الاستفادة منها، وبالشكل الذي يساهم في تحقيق كفاءتها وفاعليتها في بناء رقابة داخلية فعالة بدءاً من بيئة رقابية ثم تقييم المخاطر والاهتمام بأنظمة الاتصالات والمعلومات وأنشطة الرقابة وانتهاء بالمراقبة المستمرة على عمليات المصارف.

-دراسة صفدر، (٢٠٠٩)، بعنوان:

فجوة التوقعات وتأثيرها على فعالية تقرير المراجعة من وجهة نظر المستخدم

تناولت هذه الدراسة ظاهرة فجوة التوقعات في المملكة العربية السعودية وعلاقتها بفعالية تقرير المراجعة، ولبحث تلك العلاقة وفق المنهج العلمي في تناول الموضوعات البحثية. وقد تمت صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: هل لازال فهم المستفيدين من خدمة المراجعة يؤدي إلى وجود فجوة توقعات وهل تؤثر محددات نطاق فجوة التوقعات على فعالية تقرير المراجعة؟ واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على الكتب والمراجع والدراسات والأبحاث التي اهتمت بموضوع فجوة التوقعات، وكذلك المقالات المتخصصة المنشورة في الدوريات العلمية. إضافة إلى استخدام أسلوب قائمة الاستبيان كأداة لجمع البيانات وذلك على عينة من المراجعين (منتجين التقرير) والمستخدمين للتقرير في محافظة جده. وقد تم تحليل بيانات هذه الاستبانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية .(SPSS) وكان من ابرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

١- يختلف المراجعون في وجهات النظر مع كل من المدراء الماليين والمستخدمين حول طبيعة مهام ومسئولية المراجع مما يؤكد ويحدد وجود الفجوة بين المراجعين من جهة والفئات الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- يختلف المراجعون في وجهات النظر مع كل من المدراء الماليين والمستخدمين حول تأثير فجوة التوقعات على فعالية تقرير المراجعة مما يؤكد بأن عوامل وجود الفجوة بين المراجعين والفئات الأخرى قد تؤثر على فعالية تقرير المراجعة.

وأوصت بضرورة العمل على فهم المستفيدين من خدمة المراجعة لكونها تؤدي إلى وجود فجوة توقعات والأخذ بالاعتبار محددات نطاق فجوة التوقعات لكونها تؤثر على فعالية تقرير المراجعة.

ثانيا: الدراسات باللغة الانجليزية

- دراسة (Zhang, 2013)، بعنوان:

Audit Committee Quality, Auditor Independence, and Internal Control Weakness

العلاقة بين جودة لجنة التدقيق، وضعف نظام الرقابة الداخلية

هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين جودة لجنة التدقيق، وضعف نظام الرقابة الداخلية، واستقلالية المراجع بعد صدور قانون (Sarbances Oxly). وقد تناول البحث تعريف متغيرات الدراسة المتمثلة بجودة لجنة التدقيق، ونظام الرقابة الداخلية، واستقلالية المراجع، ثم إجراء مقارنة بين مجموعة من الشركات التي تعاني من ضعف في الرقابة الداخلية على أساس القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة، وحجمها، ومستوى أدائها مع مجموعة أخرى لا تعاني من ضعف في الرقابة الداخلية، إذ أُخذت عينة تتكون من ٢٠٨ شركات تعاني من تحريفات مادية في نظام الرقابة الداخلية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين جودة التدقيق، وضعف نظام الرقابة الداخلية، واستقلالية المدقق، إذ أن الشركة تعاني من ضعف الرقابة الداخلية إذا كانت لجنة المراجعة لديها ذات خبرة مالية ومحاسبية متدنية، أو خبرة مالية غير محاسبية، والمراجعون لديها يتمتعون باستقلالية كبيرة، وهناك تغيير في المراجعين، أي كلما احتوت اللجنة على عدد أكبر من الخبراء الماليين فأنها تصنف ضمن الشركات التي لديها نظام رقابة داخلية قوي.

وأوصت الدراسة بالتأكيد على أهمية قيام المراجع بالإجراءات التنظيمية والخطوات والأساليب المدروسة للخروج برأي فني محايد حول مدى عدالة تمثيل القوائم المالية، ومدى كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة (Edward, et al, 2012):

Internal Auditing in the Banking Industry Bank Accounting & Finance,

نظام الرقابة الداخلية وسلامة مدخلات النظام المحاسبي

هدفت الدراسة إلى التعرف دور نظام الرقابة الداخلية كأحد الأنظمة الفرعية المكونة للنظام المحاسبي في التأكد من صحة وسلامة مدخلات النظام المحاسبي وبيان أثر العوامل التنظيمية في كفاءة وفعالية نظام الرقابة، ويشمل ذلك المنفعة الاقتصادية للنظام، مستوى كفاءة وتأهيل العاملين في النظام، مدى كفاءة نظم المعالجة الإلكترونية للبيانات وأنظمة الحاسوب والبرمجيات التطبيقية وأنظمة الحماية وغيرها من مقومات النظام المحاسبي، كما ناقشت الدراسة أهمية التدقيق والرقابة الداخلية ودور المعلومات التي يقدمها المدقق الداخلي في تحقيق أهداف الشركة، وكشف الأخطاء ومعالجتها ومنع عمليات الغش والاحتيال وتامين الحماية المناسبة لأصول الشركة وممتلكاتها، والتقليل من حجم المخاطر التي تتعرض لها الإدارة وذلك بالتركيز على مهام وأعمال التدقيق والرقابة الداخلية واختبار مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بشقيه التنظيمي والتطبيقي، وقد تمت الدراسة بإجراء مسح عام شمل المدققين الداخليين في البنوك والمؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٠. وتوصل الباحثون إلى عدد من النتائج أهمها:

١- أن نظم الرقابة والتدقيق الداخلي المستخدمة في هذه المصارف تسهم في إضافة قيمة جديدة للمنظمة وتساعد في تحقيق الأهداف بخطط الأعمال وتقارير الرقابة والتدقيق وبما تتضمنه من توصيات لإصلاح الأخطاء وتطوير الأعمال.

٢- أشارت نتائج الدراسة إلى تطور مفهوم الرقابة من مجرد اكتشاف الأخطاء وعمليات الغش والتلاعب إلى تطوير ضوابط ومعايير رقابية تتعلق بالجوانب التنظيمية والتطبيقات العملية لنظم المعلومات المحاسبية.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والتأكد من صحة وسلامة مدخلات النظام المحاسبي والعوامل التنظيمية الخاصة بها لأثرها في كفاءة وفعالية نظام الرقابة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة (Hollis et al, 2011) بعنوان:

The discovery and reporting of internal control deficiencies prior to SOX-mandated audits

الكشف والتقرير عن نقاط ضعف الرقابة الداخلية في المراجعات الإلزامية لـ SOX،

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف والتقرير عن نقاط ضعف الرقابة الداخلية في المراجعات الإلزامية لـ SOX، وكذلك التحقق من العوامل الاقتصادية التي تعرض المنشأة لخطر الرقابة الداخلية والحوافز الإدارية للكشف والتقرير عن عجز نظام الرقابة الداخلية، وذلك بعد توضيح متطلبات القسم ٣٠٢، والقسم ٤٠٤ من قانون لجنة Sarbanes–Oxley التي وافق عليها الكونجرس الأمريكي سنة ٢٠٠٢، إذ أكد الأخير على ضرورة تضمين القوائم المالية للشركة سواء السنوية 10-K أو الدورية 10-Q بتقييم الإدارة عن فاعلية تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية بالتقارير المالية المنشورة. كما يتطلب هذا القسم أيضا من مراقب الحسابات إعطاء رأي عن تقييم الإدارة لنظام الرقابة الداخلية بالتقارير المالية السنوية. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج النظرية والعملية أهمها ما يلي:

١- بينت أن محددات وقصور الرقابة الداخلية تشمل قاعدة عريضة من الشركات العامة المسجلة في بورصة الأوراق الأمريكية (SEC)، وان المراجعات الإلزامية تُعد مهمّة لتطوير تصور عن مشاكل الرقابة الداخلية.

٢- أن المنشآت التي تقرر عن قصور الرقابة الداخلية لديها عمليات أكثر تعقيداً، وأكثر تكلفة أيضاً عندما تقوم بالاندماج والاستحواذ وإعادة الهيكلة، وهي تنمو بمعدل أسرع من المنشآت التي لا تفصح عن ضعف الرقابة الداخلية.

٣- أن المنشآت ذات الموارد الأقل استثمارا في الرقابة الداخلية، تعاني من تكرار الخسائر ومن وجود ضغوط مالية كبيرة عليها، وفي معظم الأحيان تفصح بشكل أكثر عن المشاكل في تطبيق رقابتها الداخلية.

وأوصت الدراسة بضرورة توعية المستثمرين بأهمية معايير المحاسبة والرقابة الداخلية قبل المراجعات الإلزامية، وأنها تساهم في إعطائهم الشفافية التي تساهم بنجاح قراراتهم الاستثمارية وذلك لإعادة الثقة في التقارير المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة (Window, 2010) بعنوان:

Beyond Audit Techniques Internal Control

دور الرقابة الداخلية في الأنشطة الرقابية الداخلية

هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه الرقابة الداخلية في الأنشطة الرقابية والإشراف على مخاطر المحافظ الأوراق المالية، كما هدفت إلى إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه المدقق الداخلي في تدقيق الأنشطة الرقابية، وان المدقق الذي لا يعرف تقييم المخاطر يؤدي مهمات تقليدية، وركزت على ضرورة مواكبة التطور والاكتشافات الحديثة الخاصة بأنظمة الرقابة الداخلية للشركات الصناعية في هولندا، ووضعت الدراسة بعض الأسئلة وحاولت الإجابة عنها باختصار شديد جدا: ما هي أفضل الممارسات التي من الممكن إتباعها من اجل تطوير المدقق الداخلي؟

وأظهرت الدراسة أن أفضل الممارسات هي: التعرف على التغيرات التي طرأت على البيئة التي تعمل بها الشركة، وضرورة التنسيق مع الأطراف الأخرى في إدارة المخاطر وفهم الإجراءات والمتطلبات المتعلقة بنشاطات الشركة بشكل عام.

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج مكنته من وضع التوصيات ومن أهمها:

١- وضع مقارنة حول كيفية تحويل اتجاهات التدقيق التقليدي إلى اتجاهات التدقيق الحديث في ظل تكنولوجيا المعلومات.

٢- ضرورة مواكبة المدقق الداخلي والرقابة الداخلية لمستجدات عملية التدقيق مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التدقيق الداخلي السابقة.

ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تُعد الدراسة الحالية امتداد للدراسات السابقة التي تناولت موضوع أنظمة الرقابة الداخلية وفجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية، حيث تلقي هذه الدراسة الضوء على مدى مواكبة البنوك التجارية الكويتية (مجتمع الدراسة) للأنظمة والمفاهيم والنماذج الإدارية والمحاسبية الحديثة وعلى وجه التحديد أنظمة الرقابة الداخلية كأحد الأساليب لتخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية كمؤشر لأداء البنوك التي تعتبر من القطاعات الاقتصادية المحلية الهامة في نمو الاقتصاد الوطني لدولة الكويت.

لا شك أن الباحث استفاد من خلال الإطلاع على هذه الدراسات في جوانب أضافت أبعاداً هامة في إجراء هذه الدراسة، وفي وضع تصور عام للدراسة والتحديد الدقيق لمشكلة الدراسة وأهدافها، حيث تطرقت مباشرة إلى دراسة دور هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية، على اعتبار أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كثيراً من الدراسات لم تتعرض إليها، ورصد أهم الجوانب المنهجية، كما ساهمت على المستوى الإجرائي في تحديد طبيعة الدراسة، وصياغة التساؤلات التي تعرضت لها.

بعد أن قام الباحث باستطلاع الدراسات السابقة بالرغم من أن بعضها قد تم إجراءها في البيئة الكويتية، إلا انه وجد أن جميع الدراسات لم تتناول موضوع هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية ودورها في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية، وبناء عليه يعتقد الباحث أن دراسته جديدة في هذا المجال وخصوصا في دولة الكويت، وانه من الممكن أن تبني الدراسة لمفهوم حديث نسبياً في البيئة الكويتية، إذ يمكن الإستفادة منه لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية.

واعتمدت معظم الدراسات السابقة المنهج الاستكشافي والوصفي للتعرف على خصائص المنظمات المبحوثة أو تحديد هذه الخصائص من خلال استخدام أسلوب دراسة الحالة بشكل رئيس أو مجموعة من الشركات على مدى زمني طويل. أما الدراسة الحالية فهي دراسة وصفية تحليلية، استخدمت أسلوب الاستبانة والمصادر الثانوية للمعلومات وتحليلها للتعرف على أثر أنظمة الرقابة الداخلية في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية ومن وجهة نظر أعضاء مجالس الإدارة والمكلفين بتطبيق إجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

٣-١ منهج الدراسة

٣-٢ مجتمع الدراسة

٣-٣ أسلوب جمع البيانات

٣-٤ أداة جمع البيانات

٣-٥ صدق الأداة

٣-٦ ثبات الأداة

٣-٧ أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

نتناول في هذا الفصل وصفا للمنهجية التي استخدمها الباحث في القيام بهذه الدراسة، إذ يتضمن بيان لمنهجية الدراسة ومجتمع الدراسة والعينة، وكذلك أداة جمع البيانات وثباتها وصدقها، كما يتضمن الطرق المتبعة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية لتحليل البيانات.

٣-١ منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحديد أثر لهيكلة أنظمة الرقابة الداخلية المتمثلة بـ(بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، المتابعة) على تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية، وذلك من وجهة نظر أعضاء مجالس الإدارة والمكلفين بتطبيق إجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت، وسيتم قياسها من خلال مكونات ومعايير الرقابة الداخلية التي وضعت في إطار لجنة COSO والإصدارات المهنية الأمريكية الحديثة، ونموذج الرقابة الداخلية للجنة (COSO) قدم في سنة ١٩٩٢ و في سنة ١٩٩٤ صدرت أربع تقارير شاملة عن الرقابة الداخلية، تشمل على الخلاصة التنفيذية، وإطار، وإرشاد للشركات العامة للتقرير عن الرقابة الداخلية للطرف الثالث، وأدوات التقييم لمساعدة أي شركة لتقدير بيئة رقابتها الحالي بشكل كامل.

٣-٢ مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي، والبالغ عددها عشرة بنوك حسب (النشرة السنوية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، ٢٠١٤)، حيث تم اختيار (١٠) مستجيبين كعينة لدراسة من أعضاء مجالس الإدارة والمكلفين بتطبيق إجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية في هذه البنوك، وتم توزيع الاستبانات في هذه البنوك، وبمعدل (١٠) استبانات في كل بنك من هذه البنوك بفروعها المنتشرة في محافظات الكويت الست، وهذه البنوك هي: بنك الكويت الوطني، بنك الخليج، البنك التجاري الكويتي، البنك الأهلي الكويتي، البنك الأهلي المتحد، بنك الكويت الدولي، بنك برقان،بيت التمويل الكويتي، بنك بوبيان، بنك وربة (النشرة السنوية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، ٢٠١٤).

وقد تم توزيع (١٠٠) استبانة في البنوك الكويتية، وتم استرداد (٨٣) استبانة بنسبة (٨٣%) من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة، وبعد فرزها تم استبعاد استبانة واحدة منها لعدم اكتمال تعبئتها والعشوائية الواضحة أثناء التعبئة، وبذلك استقرت العينة على (٨٢) مبحوثا يعملون في البنوك المشمولة بالدراسة التي خضعت للتحليل وبنسبة (٨٢%) من المجتمع الكلي، ويوضح الجدول (٣-١) الإطار العام للدراسة، ومجموع الاستبانات الموزعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي والنسب المئوية من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة.

الجدول (٣-١)

مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

الاستبانات	الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المستردة		الاستبيانات الصالحة للتحليل	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
	١٠٠	%١٠٠	٨٣	%٨٣	٨٢	%٨٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

٣-٣ أسلوب جمع البيانات

استخدم الباحث نوعين من البيانات هما:

١- البيانات الثانوية:

تم جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة (الإطار النظري) من خلال الرجوع إلى الكتب العلمية التي كتبت حول أنظمة الرقابة الداخلية وفجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية والدراسات والأبحاث السابقة حول موضوع الدراسة الحالية وكذلك النشرات الصادرة عن البنوك الكويتية.

٢- البيانات الأولية:

وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من خلال استبانة خاصة لموضوع هذه الدراسة، حيث غطت الجوانب التي تناولها الإطار النظري والتساؤلات والفرضيات التي استندت عليها الدراسة. وتكونت الاستبانة من جزأين، وعلى النحو الآتي:

الجزء الأول: واشتمل على بيانات تتعلق بالمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والشهادات المهنية، والتخصص.

الجزء الثاني: واشتمل على مجالات من الأسئلة موزعة على متغيرات الدراسة ومصممة بناءاً على مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي، حيث تحددت خيارات الإجابة بخمسة مستويات وهي: أوافق بشدة (٥ درجات)، أوافق (٤ درجات)، موافق إلى حد ما (٣ درجات) لا أوافق (درجتين) ولا أوافق بشدة (درجة واحدة). وتناول هذا الجزء فقرات الاستبانة المتعلقة بمتغيراتها المستقلة والتابعة وتكون من (٥٧) فقرة، وذلك على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- الفقرات من (١-٤٦) تقيس المتغير المستقل والمتمثلة بـ(بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، المتابعة)، وقد توزعت هذه الفقرات مجالات الدراسة كالتالي:

-الفقرات من (١ - ١٠) تقيس المتغير الأول: بيئة الرقابة.

-الفقرات من (١١ -١٨) تقيس المتغير الثاني: تقييم المخاطر.

-الفقرات من (١٩-٢٨) تقيس المتغير الثالث: أنشطة الرقابة.

-الفقرات من (٢٩ - ٣٨) تقيس المتغير الرابع: المعلومات والاتصالات.

-الفقرات من (٣٩ -٤٦) تقيس المتغير الخامس: المتابعة.

٢- الفقرات من (٤٧-٥٧) تقيس المتغير التابع وهو تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

٣- الملحق رقم (١) يبين نموذج الاستبانة كما تم توزيعه على المستجيبين.

٣-٤ أداة جمع البيانات

قام الباحث بتصميم استبانة خاصة بالدراسة الحالية، حيث قام الباحث ببناء هذه الأداة لتغطي الفرضيات التي استندت عليها، وباستخدام عبارات تقييميه لتحديد إجابات عينة الدراسة على الأسئلة المحددة. وقد اعتمد الباحث في تصميم الاستبانة على عدد من الدراسات السابقة منها: دراسة صفدر، (٢٠٠٩)، ودراسة (Window, 2010)، دراسة السبوع، (٢٠١١)، ودراسة (Edward, et al, 2012)، دراسة بريـر، (٢٠١٤)، ودراسة العبادي، (٢٠١٤).

٣-٥ صدق الأداة

وللتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات، فقد تم عرضها على أساتذة وخبراء مختصين بعلم المحاسبة والإحصاء للحكم على مدى صدقها الظاهري والمنطقي وعلى مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، ليتم بعد ذلك إجراء التعديلات المقترحة من المحكمين قبل توزيعها على عينة الدراسة. والملحق رقم (٢) يبين أسماء محكمي استبانة الدراسة.

٣-٦ ثبات الأداة

وللتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية تم اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام كرونباخ ألفا (Cronpach's

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Alpha) للاتساق الداخلي، وذلك بهدف اختبار مدى الاعتمادية على الاستبانة، إذ تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لجميع محاور وفقرات الاستبانة. وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة حسب اختبار كرونباخ ألفا (٧٩.٥ %) وهي نسبة مقبولة لأغراض التحليل وذات اعتمادية عالية لنتائج الدراسة الحالية، إذ إن النسبة المقبولة لتعميم نتائج مثل هذه الدراسات هي ٦٠%(Sekaran, 2006, p: 311). ويوضح الجدول رقم (٣-٢) معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة

الجدول (٣-٢)
قيمة معامل الثبات لمتغيرات الدراسة

تسلسل الفقرات	اسم المتغير	معامل الثبات كرونباخ ألفا
(١ - ١٠)	بيئة الرقابة	% ٧٦.٩
(١١ -١٨)	تقييم المخاطر	% ٧٤.٧
(١٩-٢٨)	أنشطة الرقابة	% ٧٩.٨
(٢٩ -٣٨)	المعلومات والاتصالات	% ٧٨.١
(٣٩ -٤٦)	المتابعة	% ٨١.٨
(٤٧-٥٧)	تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية	% ٧٥.١
١-٥٧	**المعدل العام للثبات**	**%٧٩.٥**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

وفيما يتعلق بالحدود التي اعتمدتها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة فهي ولتحديد درجة المقياس فقد حدد الباحث ثلاثة مستويات هي (منخفض، متوسط، مرتفع) بناء على المعادلة الآتية: (Malhotra, 2014, p: 97)

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل)/ عدد المستويات

(٥-١)/٣ = ٣/٤ = ١.٣٣. وبذلك تكون المستويات كالتالي:

المنخفض من (١)- أقل من (٢.٣٣).

المتوسط من (٢.٣٤) – (٣.٦٧).

المرتفع من (٣.٦٨) إلى (٥).

٣-٧ أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) (Ver. 19) Statistical Package for Social Science وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- **مقاييس النزعة المركزية**: مثل الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية بهدف التعرف على تقييمات المبحوثين لكل فقرة، كذلك والانحراف المعياري لقياس درجة تشتت قيم إجابات مجتمع الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة.

٢- **تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression):** وذلك لاختبار اثر المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع والمتمثل في فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية.

٣- **اختبار كرونباخ ألفا: (Cronbach's alpha)** وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها متغيرات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

٤-١ خصائص أفراد عينة الدراسة

٤-٢ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

٤-٣ نتائج اختبار فرضيات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
تحليل البيانات واختبار الفرضيات

٤-١ خصائص أفراد عينة الدراسة

جدول رقم (٤-١)
خصائص أفراد عينة الدراسة

الخاصية	الفئات	التكرار	النسبة%
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	11	13.4
	بكالوريوس	60	73.2
	ماجستير	8	9.8
	دكتوراه	3	3.7
سنوات الخبرة	اقل من ٥ سنوات	9	11.0
	من ٥ سنوات – أقل من ١٠ سنوات	14	17.1
	من ١٠ سنوات –أقل من ١٥ سنة	24	29.3
	١٥ سنة فأكثر	35	42.7
الشهادات المهنية	Chartered Financial Analyst CFA (المحلل المالي المعتمد)	2	2.4
	Certified Information Systems Auditor CISA (مدقق نظم المعلومات المعتمد)	5	6.1
	Certified Management Accountant CMA (شهادة المحاسب الإداري المعتمد)	5	6.1
	Certified Public Accountant CPA (المحاسب القانوني المعتمد)	6	7.3
	Certified Internal Auditor CIA (المدقق الداخلي المعتمد)	5	6.1
	لايحمل شهادة	59	72.0
التخصص	محاسبة	41	50.0
	إدارة اعمال	13	15.9
	علوم مالية ومصرفية	13	15.9
	ادارة مالية	2	2.4
	تخصصات مختلفة (نظم معلومات محاسبية، نظم معلومات ادارية، اقتصاد)	13	15.9
المجموع		**٨٢**	**%١٠٠**

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول (٤-١) ما يلي:

أولا: المؤهل العلمي

أن حملة البكالوريوس من أفراد عينة الدراسة من أعضاء مجالس الإدارة والمكلفين بتطبيق إجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت شكلوا ما نسبته (٧٣.٢%) وهي النسبة الأكبر بين مستويات التحصيل العلمي الأخرى، وقد تلاها في المرتبة الثانية نسبة الحاصلين على شهادة الدبلوم المتوسط قد شكلت نسبتهم (١٣.٤). أما حملة شهادة الماجستير فقد شكلوا نسبة (٩.٨%)، وأخيرا جاء حملة شهادة الدكتوراه وشكلوا نسبة (٣.٧%)، وهذا يفسر أن هناك توجهات كبيرة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع الكويتي إلى التعليم الذي أصبح مطلبا أساسيا للانخراط في سوق العمل المصرفي.

ثانيا: سنوات الخبرة

أن ما نسبته (42.7%) من أفراد عينة الدراسة من أعضاء مجالس الإدارة والمكلفين بتطبيق إجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت يمتلكون خبرات ١٥ سنة فأكثر، تلاها بعد ذلك ما نسبته (29.3%) ممن يتمتعون بخبرة من (١٠ سنوات –أقل من ١٥ سنة)، وأن ما نسبته (17.1%) هم ممن يتمتعون بخبرة ٥ سنوات اقل ١٠ سنوات. وأن ما نسبته (11.0%) هم ممن يتمتعون بخبرة اقل ٥ سنوات. ويتضح من هذه النتائج أن أغلب أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة مناسبة في مجال الأعمال المصرفية.

ثالثا: الشهادات المهنية

أن اغلب عينة الدراسة من أعضاء مجالس الإدارة والمكلفين بتطبيق إجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت لا يحملون شهادات مهنية في المحاسبة والتدقيق، حيث بلغ عدد المستجيبين الذين لا يحملون أي تأهيل مهني ٥٩ مستجيباً وبنسبة 72.0% من حجم العينة. في حين بلغ عدد الذين يحملون شهادة Chartered Financial Analyst CFA (المحلل المالي المعتمد) فقط مستجيبين اثنين وبنسبة 2.4% من حجم العينة، فيما بلغ الذين يحملون شهادة Certified Information Systems Auditor CISA (مدقق نظم المعلومات المعتمد) 5 مستجيبين فقط وبنسبة 6.1 % من حجم العينة، ونفس النسبة كانت للذين يحملون شهادة Certified Management Accountant CMA (شهادة المحاسب الإداري المعتمد) وكذلك الذين يحملون شهادة Certified Internal Auditor CIA (المدقق الداخلي المعتمد) فيما شكل المستجيبون الذين يحملون شهادة Certified Public Accountant CPA (المحاسب القانوني المعتمد) ما نسبته 7.3% من حجم العينة، وهذا مؤشر على أن عينة الدراسة تحتاج إلى تأهيل مهني لأن ذلك يمنحهم ميزة إضافية في القدرة على العمل في القطاع المصرفي.

رابعا: التخصص

أن اغلب عينة الدراسة من أعضاء مجالس الإدارة والمكلفين بتطبيق إجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت، هم من تخصص المحاسبة، حيث بلغت النسبة 50.0 % من حجم العينة المبحوثة، أما تخصص إدارة الأعمال تخصص المالية والمصرفية فقد بلغت النسبة لكل تخصص 15.9% من حجم العينة، وجاء تخصص إدارة مالية وبلغت نسبتهم ٢.٤ % من حجم العينة، واشتملت العينة أيضا ١٣ مستجيباً من تخصصات مختلفة وبلغت نسبتهم ١٥.٩%، وهذا مؤشر على أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عينة الدراسة مؤهلين من ناحية تخصص المحاسبة الذي يناسب العمل بالرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية.

٤-٢ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وقد تم استخراج جميع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة الخاصة بمتغيراتها، والجداول التالية تبين استجابات عينة الدراسة من أعضاء مجالس الإدارة والمكلفين بتطبيق إجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت.

وتبين النتائج الواردة في الجداول ذوات الأرقام (٤-٢) و(٤-٣) و(٤-٤) و(٤-٥) و (٤-٦) و (٤-٧) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، وذلك على الفقرات الخاصة بكل متغير من المتغيرات المستقلة والتابعة، وكانت النتائج على النحو الآتي:

أولا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للفقرات التي تخص متغير: بيئة الرقابة

الجدول (٤- ٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير بيئة الرقابة

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
١	ترتبط وظيفة الرقابة الداخلية بالإدارة العليا بشكل مباشر وذلك من خلال هيكل تنظيمي واضح	3.743	.7168	مرتفعة	٧
٢	يتم منح المزيد من الصلاحيات وتحديد المسؤوليات التي تعزز دور الرقابة الداخلية.	3.548	.7054	متوسطة	١٠
٣	يوجد ممارسات خاصة بالموارد البشرية، مثل التعيين والتقييم والترقية والأجور والتعويضات	3.756	.5996	مرتفعة	٥
٤	شمول الهيكل التنظيمي توضيحاً للخطوات المناسبة لإعداد الحسابات الختامية	3.646	.8221	متوسطة	٩
٥	تولي إدارة شؤون الموظفين اهتماماً باختيار موظفي الحسابات بحيث يكون قادراً على العمل كموظف رقابة داخلية.	3.951	.6066	مرتفعة	١
٦	تنتهج الإدارة العليا سياسات تساهم في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.	3.743	.6631	مرتفعة	٦
٧	الاعتماد على تطبيق الإجراءات والقرارات الصادرة من الإدارة العليا	3.902	.6208	مرتفعة	٢
٨	تتوافر الكفاءة والتدريب والخبرة لدى موظفي الرقابة الداخلية كما هو في الوصف الوظيفي المعتمد.	3.768	.7420	مرتفعة	٤
٩	يتوافر لدى موظفي الرقابة الداخلية القيم الأخلاقية.	3.853	.7048	مرتفعة	٣
١٠	قيام الإدارة العليا بتحديد مدى تفويض الصلاحيات والمسؤوليات للأنشطة	3.707	.7112	مرتفعة	٨
بيئة الرقابة		**3.762**		**مرتفعة**	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (٤-٢) أن المتوسطات الحسابية لمتغير (بيئة الرقابة) قد تراوحت ما بين (3.951 -3.548) وأن العبارة رقم (٥) والتي تنص على أن " إدارة شؤون الموظفين تولي اهتماماً باختيار موظفي الحسابات بحيث يكون قادراً على العمل كموظف رقابة داخلية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.951)، وبانحراف معياري بلغ (6066.) وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة رقم (٢) التي تنص على أنه " يتم منح المزيد من الصلاحيات وتحديد المسؤوليات التي تعزز دور الرقابة الداخلية " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.548) وبانحراف معياري بلغ (7054.) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة (متوسطة).

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من الوسط الفرضي المستخدم وهو (٣) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة من أعضاء مجالس الإدارة والمكلفين بتطبيق إجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت كانت متقاربة على جميع العبارات، ومن خلال معرفة المتوسط الحسابي لجميع العبارات التي خصصت لاختبار هذه الفرضية وبلغت (3.762). أما الانحراف المعياري فانه يشير إلى مدى تشتت القيم عن الوسط الحسابي، حيث أن هذه القيم المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

ويلاحظ الباحث أن قيم الانحراف المعياري تتجمع حول الوسط الحسابي وتتركز حوله أكثر القيم والمشاهدات، وهي تعطي تصور واضح وكامل التوافق والتقارب في إجابات العينة حول البيانات التي تم تطبيقها في الاختبار.

ويرى الباحث أن بيئة الرقابة تتطلب توفير الوسائل والإجراءات التي يستخدمها البنك في حماية أصوله والاطمئنان إلى دقة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها وتنمية عوامل كفاءة العمليات وضمان تنفيذ السياسات والخطط الموضوعة بواسطة الإدارة التي ينبغي عليها أن تولي اهتماماً باختيار موظفي الحسابات وان تعمل على إكسابهم الكفاءة والتدريب وهذا ما أكدته النتائج في تحليل هذه الفرضية التي أظهرت اهتماما اقل في منح الصلاحيات ودرجات الارتباط بالإدارة العليا وسياسات تفعيل الرقابة.

ثانيا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للفقرات التي تخص متغير: تقييم المخاطر

الجدول (٤- ٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير تقييم المخاطر

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
١١	التوسع الكبير والسريع في العمليات مما يؤدي إلى وجود مخاطر حدوث تعطل في الرقابة الداخلية	3.561	.8329	متوسطة	٧
١٢	التغيرات السريعة في نظم المعلومات المخاطرة الخاصة بالرقابة الداخلية مثل نظام ديوان الخدمة المدنية.	3.548	.7054	متوسطة	٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣	إساءة استخدام سلطة الرقابة الداخلية في متابعة عمليات البنك.	3.756	.5996	مرتفعة	٥
١٤	إعادة الهيكلة والزيادة في المستويات الوظيفية والتغييرات في عملية الإشراف وفصل المهام، مما يؤدي إلى وجود مخاطر بالرقابة الداخلية	3.646	.8221	متوسطة	٦
١٥	كثرة القرارات الداخلية مما يؤدي إلى نشؤ أخطاء في نظام الرقابة الداخلية	3.951	.6066	مرتفعة	١
١٦	التجاوزات في نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة العليا.	3.756	.6769	مرتفعة	٤
١٧	وجود الخطط والبرامج والإجراءات التي قد تقرر قبول مخاطرة التكلفة المرتفعة والمرصودة لعملية الرقابة الداخلية	3.902	.6208	مرتفعة	٢
١٨	ضعف تركيز الموظفون الجدد على المعاملات المالية غير الاعتيادية مما يؤدي إلى وجود الأخطاء.	3.768	.7420	مرتفعة	٣
تقييم المخاطر		**3.736**		**مرتفعة**	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (٤-٣) أن المتوسطات الحسابية لمتغير (تقييم المخاطر) قد تراوحت ما بين (3.951 - 3.548) وأن العبارة رقم (١٥) والتي تنص على أن " كثرة القرارات الداخلية مما يؤدي إلى نشؤ أخطاء في نظام الرقابة الداخلية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.951)، وبانحراف معياري بلغ (0.6066) وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة رقم (١٢) التي تنص على أن " التغيرات السريعة في نظم المعلومات المخاطرة الخاصة بالرقابة الداخلية مثل نظام ديوان الخدمة المدنية " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.548) وبانحراف معياري بلغ (.7054) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة (متوسطة).

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من الوسط الفرضي المستخدم وهو (٣) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة من أعضاء مجالس الإدارة والمكلفين بتطبيق إجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت كانت متقاربة على جميع العبارات، ومن خلال معرفة المتوسط الحسابي لجميع العبارات التي خصصت لاختبار هذه الفرضية وبلغت (3.736). أما الانحراف المعياري فانه يشير إلى مدى تشتت القيم عن الوسط الحسابي.

ويلاحظ الباحث أن قيم الانحراف المعياري هي منخفضة وتشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت متقاربة ومتشابهة إلى حد ما، وأن القيم متجمعة حول وسطها الحسابي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تؤكد أن عملية الرقابة تحيط بها مجموعة من المخاطر لا بد من الإحاطة بها لتلافي الأسباب الي تودي إلى التقليل من شان الرقابة، وبما يكفل لها أن تسير وفقا للخطط والأهداف الموضوعة لكشف الأخطاء والانحرافات.

ثالثا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للفقرات التي تخص متغير: أنشطة الرقابة

الجدول (٤- ٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير أنشطة الرقابة

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
١٩	يوجد سياسات وإجراءات تضمن الفصل الملائم بين وظائف الرقابة الداخلية.	3.865	.6985	مرتفعة	٣
٢٠	امتلاك برامج الأنظمة الوصول الآمن للمعلومات وامتلاك نظم التطبيق وتطويرها وصيانتها	3.707	.7112	مرتفعة	8
٢١	وجود نظام لفحص دقة واكتمال وتفويض المعاملات وإجراءات رقابة المجاميع وإعداد السجلات	3.695	.6972	مرتفعة	٩
٢٢	يتم فصل المهام وإسنادها لأفراد مختلفين بمسؤوليات التصريح بالمعاملات وتسجيل المعاملات	3.768	.6903	مرتفعة	٦
٢٣	الدقة في تفويض العمليات والأنشطة لموظفي الرقابة الداخلية بموجب إرشادات تمنح بعض الصلاحيات للمستويات الدنيا	3.548	.7054	متوسطة	١٠
٢٤	شمول عملية الرقابة تحليلا للأداء الفعلي قياسا إلى ما حققه الأداء المالي في الفترات السابقة.	3.768	.5730	مرتفعة	٥
٢٥	توافر رقابة مادية بمستوى عالي على أصول البنك (الجرد الفعلي).	3.707	.8238	مرتفعة	٧
٢٦	استخدام الموازنات التقديرية ومحاسبة التكاليف ومحاسبة المسؤولية لتحديد الانحرافات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة	4.000	.5211	مرتفعة	١
٢٧	اعتماد المستندات الأصلية والمناسبة للمعاملة قبل تقديمها للمعنيين	3.804	.6747	مرتفعة	٤
٢٨	يوجد نظام لفحص التعديلات الخاصة بالمتابعة اليدوية لتقارير الاستثناءات	3.902	.6208	مرتفعة	٢
أنشطة الرقابة		**3.776**	**مرتفعة**		

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (٤-٤) أن المتوسطات الحسابية لمتغير (أنشطة الرقابة) قد تراوحت ما بين (4.000 - 3.548) وأن العبارة رقم (٢٦) والتي تنص على أن " استخدام الموازنات التقديرية ومحاسبة التكاليف ومحاسبة المسؤولية لتحديد الانحرافات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (4.000)، وبانحراف معياري بلغ (.5211) وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة رقم (٢٣) التي تنص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على أن " الدقة في تفويض العمليات والأنشطة لموظفي الرقابة الداخلية بموجب إرشادات تمنح بعض الصلاحيات للمستويات الدنيا " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.548) وبانحراف معياري بلغ (.7054) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة.

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من الوسط الفرضي المستخدم وهو (٣) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة من أعضاء مجالس الإدارة والمكلفين بتطبيق إجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت كانت متقاربة على جميع العبارات، ومن خلال معرفة المتوسط الحسابي لجميع العبارات التي خصصت لاختبار هذه الفرضية وبلغت (3.776).

ويلاحظ الباحث أن قيم الانحراف المعياري تشير إلى مدى تشتت القيم عن الوسط الحسابي، حيث أن هذه القيم المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت متقاربة ومتشابهة إلى حد ما، حيث تتركز القيم والمشاهدات حول الوسط الحسابي.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تعطي مؤشر واضح على الاعتماد على المستندات الأصلية في المعاملة قبل تقديمها للمراقبين، وكذلك عملية الفصل بين وظائف الرقابة والدقة في تفويض العمليات والأنشطة لموظفي الرقابة الداخلية والجرد الفعلي.

رابعا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للفقرات التي تخص متغير: المعلومات والاتصالات

الجدول (٤- ٥)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير المعلومات والاتصالات

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
٢٩	توجد إجراءات تشمل إعداد تقارير مالية موثوق بها لتلخيصها وتصنيفها وتسجيلها والتقرير عنها في القوائم المالية	3.792	.7815	مرتفعة	٧
٣٠	وجود نظام معلومات محاسبي يعرض المعاملات والإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية بالشكل المناسب	3.865	.7159	مرتفعة	٤
٣١	وجود إجراءات في نظام الرقابة الداخلية يمنع تسجيل أي معاملات مالية غير حقيقية.	3.573	.8466	متوسطة	٩
٣٢	توفر قنوات واضحة ومفتوحة ومفهومة، تسمح بتدفق المعلومات المحاسبية إلى جميع أنحاء الشركة	3.548	.6694	متوسطة	١٠
٣٣	وجود نظام معلومات محاسبي يؤكد صحة التسجيل والترحيل ويضمن تقديم الحساب الختامي بالوقت المناسب.	3.878	.6361	مرتفعة	٣
٣٤	وجود إجراءات تضمن سلامة تنفيذ التوجيه المحاسبي لنظام الرقابة الداخلية	3.804	.7443	مرتفعة	٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٥	وجود إجراءات تشمل التصحيح والتحقق والحساب والقياس والتقييم والتلخيص والمطابقة	4.012	.4841	مرتفعة	١
٣٦	وجود إجراءات مبرمجة تشمل التسجيل وتحديد المعلومات ذات العلاقة الخاصة بالمعاملات أو الأحداث	3.658	.6888	متوسطة	٨
٣٧	يوجد إجراءات لضمان صحة ودقة المعاملات المحاسبية.	3.853	.5692	مرتفعة	٥
٣٨	تقييم الاتصالات التي تتم مع أطراف خارجية لإلقاء الضوء على النواحي التي هي بحاجة للتحسين	3.890	.7028	مرتفعة	٢
المعلومات والاتصالات		**3.787**	**مرتفعة**		

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (٤-٥) أن المتوسطات الحسابية لمتغير (المعلومات والاتصالات) قد تراوحت ما بين (4.012 - 3.548) وأن العبارة رقم (٣٥) والتي تنص على أن " وجود إجراءات تشمل التصحيح والتحقق والحساب والقياس والتقييم والتلخيص والمطابقة " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (4.012)، وبانحراف معياري بلغ (.4841) وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة رقم (٣٢) التي تنص على أن " توفر قنوات واضحة ومفتوحة ومفهومة، تسمح بتدفق المعلومات المحاسبية إلى جميع أنحاء الشركة " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.548) وبانحراف معياري بلغ (.6694) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة.

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من الوسط الفرضي المستخدم وهو (٣) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة من أعضاء مجالس الإدارة والمكلفين بتطبيق إجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت كانت متقاربة على جميع العبارات، ومن خلال معرفة المتوسط الحسابي لجميع العبارات التي خصصت لاختبار هذه الفرضية وبلغت (3.787). أما الانحراف المعياري فانه يشير إلى مدى تشتت القيم عن الوسط الحسابي.

ويلاحظ الباحث أن قيم الانحراف المعياري التي تعطي التصور حول توزيع البيانات ومدى قربها من الوسط الحسابي، حيث أن القيم المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة تتقارب من قيم الوسط الحسابي.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تشير إلى أن عملية الرقابة تساهم في سلامة وصحة تنفيذ إجراءات التسجيل والترحيل المحاسبي، مما يودي إلى زيادة الدقة في المعاملات المحاسبية وبالتالي ينعكس على تقليل الأخطاء وتصحيح المسارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للفقرات التي تخص متغير: المتابعة

الجدول (٤- ٦)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير المتابعة

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
٣٩	يتم تقييم الكفاءات الموجودة في الرقابة الداخلية من قبل مدرائهم.	3.792	.6801	مرتفعة	٣
٤٠	يتم بيان نواحي القوة والضعف لتحسين عملية الرقابة الداخلية	3.609	.6805	متوسطة	٨
٤١	يتم إجراء التقييم المستمر لنظام الرقابة الداخلية والتعديل حسب التغيرات في بيئة العمل	3.804	.5970	مرتفعة	٢
٤٢	يتم تقييم مدى امتثال موظفي المبيعات لسياسات البنك، فيما يتعلق بشروط عقود المبيعات	3.719	.8501	مرتفعة	٥
٤٣	مراجعة الإدارة للمطالبات المالية لكي يتم إعدادها في الوقت المناسب	3.975	.6280	مرتفعة	١
٤٤	يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية عن طريق الملاحظات المستمرة أثناء الأنشطة والعمليات العادية من الأفراد	3.768	.6721	مرتفعة	٤
٤٥	وجود مساءلة قانونية على الرقابة الداخلية في حالة تأخير المعاملات المالية.	3.719	.5725	مرتفعة	٦
٤٦	تتولى الدائرة القانونية الإشراف على الامتثال لسياسات البنك الأخلاقية أو سياسات ممارسات العمل	3.646	.8221	متوسطة	٧
	المتابعة	3.754		**مرتفعة**	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (٤-٦) أن المتوسطات الحسابية لمتغير (المتابعة) قد تراوحت ما بين (3.975- 3.609) وأن العبارة رقم (٤٣) والتي تنص على أن " مراجعة الإدارة للمطالبات المالية لكي يتم إعدادها في الوقت المناسب " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.9756)، وبانحراف معياري بلغ (.6280) وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة رقم (٤٠) التي تنص على أن " يتم بيان نواحي القوة والضعف لتحسين عملية الرقابة الداخلية " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.609) وبانحراف معياري بلغ (.6805) وقد كانت الأهمية النسبية لها (مرتفعة) أيضا.

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من الوسط الفرضي المستخدم وهو (٣) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة من أعضاء مجالس الإدارة والمكلفين بتطبيق إجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العاملة في دولة الكويت كانت متقاربة على جميع العبارات، ومن خلال معرفة المتوسط الحسابي لجميع العبارات التي خصصت لاختبار هذه الفرضية وبلغت (3.754).

ويلاحظ الباحث أن قيم الانحراف المعياري التي تبين كيفية توزيع البيانات في الاختبار تتمركز حول الوسط الحسابي وان القيم والمشاهدات التي تم التوصل إليها من خلال إجابات عينة الدراسة هي متقاربة ومتشابهة.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تظهر أن المتابعة لأعمال الرقابة الداخلية تستدعي تدخل المعنيين بهذا الموضوع وباستمرار لتصويب الأوضاع في الاتجاه الصحيح قبل أن تفقد وظيفة الرقابة الداخلية مصداقيتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للفقرات التي تخص المتغير التابع: تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية

الجدول (٤- ٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للمتغير التابع: تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
تسهم هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية في					
٤٧	التأكد من التزام الإدارة بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة بالبيانات المالية.	3.926	.6242	مرتفعة	١
٤٨	زيادة الحرص على توفير تأكيدات معقولة بأن العمليات المالية قد تمت بموافقة إدارة البنك.	3.792	.5824	مرتفعة	٤
٤٩	زيادة الإفصاح في التقرير المقدم للمساهمين عن نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية	3.743	.7338	مرتفعة	٦
٥٠	الحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي وإجراءات الرقابة ليتمكن من التخطيط لعملية التدقيق	3.695	.6793	مرتفعة	8
٥١	المساعدة على توفير تأكيدات معقولة بشأن موافقة الإدارة على استخدام الأصول أو التصرف فيها	3.695	.5813	مرتفعة	7
٥٢	إعطاء تأكيدات مطلقة حول مستقبل البنك للدائنين	3.609	.8128	متوسطة	١١
٥٣	المساعدة على فحص التوقعات المالية والتقرير عنها	3.878	.6164	مرتفعة	٢
٥٤	المساعدة على تقديم بيانات مالية مدققة مفيدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية ودراسة كافة الأمور المتعلقة بالاستثمار.	3.694	.6608	مرتفعة	٩
٥٥	عمل التحليل المناسب لتقويم قدرة البنك على الاستمرار في أعمالها الاعتيادية خلال الفترات القادمة.	3.841	.6180	مرتفعة	٣
٥٦	تقييم العوامل المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة واختيار البديل الاستثماري المناسب.	3.658	.7238	متوسطة	١٠
٥٧	التأكد من أن البنك يقوم بالالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عامًا أو المعايير المحاسبية الدولية	3.780	.6853	مرتفعة	٥
تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية		**3.745**		**مرتفعة**	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (٤-٧) أن المتوسطات الحسابية للمتغير التابع (تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية) قد تراوحت ما بين (3.926- 3.609) وأن العبارة رقم (٤٧) والتي تنص على أن "تسهم هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية في التأكد من التزام الإدارة بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة بالبيانات المالية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.926)، وبانحراف معياري بلغ (6242.) وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة رقم (٥٢) التي تنص على أن " تسهم هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية في إعطاء تأكيدات مطلقة حول مستقبل الشركة للدائنين " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.609) وبانحراف معياري بلغ (8128.) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة (مرتفعة) أيضا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من الوسط الفرضي المستخدم وهو (٣) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة من أعضاء مجالس الإدارة والمكلفين بتطبيق إجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت كانت متقاربة على جميع العبارات، ومن خلال معرفة المتوسط الحسابي لجميع العبارات التي خصصت لاختبار هذه الفرضية وبلغت (3.7458).

ويلاحظ الباحث أن قيم الانحراف المعياري التي تم استخراجها قريبة وحول قيمة الوسط الحسابي، حيث أن هذه القيم المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت متشابهة إلى حد ما.

٤-٣ نتائج اختبار فرضيات الدراسة

قبل البدء باستخدام تحليل الانحدار الخطي لاختبار فرضيات الدراسة قام الباحث بالتأكد من الشروط الواجب توافرها في بيانات المتغيرات المستقلة والتي يتطلبها تطبيق تحليل الانحدار مثل اختبار التوزيع الطبيعي واختبار قيم الارتباط بين متغيرات القيم التنظيمية، إضافة إلى التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي، وقد بينت نتائج هذه الاختبارات إلى إمكانية تطبيق تحليل الانحدار الخطي لاستخراج النتائج على النحو الآتي:

الجدول (٤-٨)
نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

النموذج	المتغيرات الداخلة	المتغيرات الخارجة
١	بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، المتابعة	-

يبين الجدول السابق (٤-٨) أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية التي تم استخدامها في التنبؤ بقيمة هذا الدور تؤثر في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

الجدول (٤-٩)
نتائج معاملات الارتباط لنموذج الانحدار المتعدد

النموذج Model	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square معامل التحديد المعدّل	R Square معامل التحديد	**R** معامل الارتباط
١	.15387	.719	.737	.858

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول (٤-٩) أن قيمة العلاقة بين تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية وبين هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية التي تم استخدامها في التنبؤ بقيمة هذا الدور تؤثر في دولة الكويت (R) قد بلغت (.858) وهي قيمة مرتفعة وتشير إلى علاقة ايجابية طردية، ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (.737) وهي تشير إلى أن هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية يفسر من التغير أو التباين الحاصل في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية بقيمة النسبة المذكورة، كما يمكن استخدام قيمة (R^2) المعدلة والتي تأخذ بالحسبان عدد المتغيرات المستقلة لتصبح نسبة معامل التحديد المعدل (.382) وتعتبر القيمة المتبقية من أي من النسبتين تعود أو ترتبط بعوامل أخرى قد تؤثر في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

أما فيما يتعلق بنتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار دلالة نموذج الانحدار يبين الجدول التالي (٤-١٠) النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الاختبار:

الجدول (٤-١٠)
اختبار دلالة نموذج الانحدار

مصدر التباين Model	مجموع المربعات Sum of Squares	درجات الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	قيمة F	مستوى الدلالة Sig.
الانحدار Regression	5.037	5	1.007	42.548	.000
البواقي Residual	1.799	76	.024		
الكلي Total	6.837	81			

كما يبين الجدول التالي (٤-١١) نتائج اختبار معاملات الانحدار الخطي المتعدد والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي يمكن التوصل إليه من خلال متغيرات هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٤-١١)
اختبار تحليل معاملات (Coefficients) معادلة الانحدار

المتغيرات المستقلة / المعاملات	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig. t
	المعاملات المعيارية (Beta)	الخطأ المعياري Std. Error	B		
الحد الثابت (.606)		.415	.606	1.461	.148
بيئة الرقابة	.816	.148	.934	6.323	.000
تقييم المخاطر	.320	.127	.329	2.591	.001
أنشطة الرقابة	-.128	.084	-.168	-2.004	.149
المعلومات والاتصالات	.027	.073	.032	.430	.668
المتابعة	-.336	.083	-.290	-3.497	.101

تشير بيانات الجدول السابق (٤-١١) إلى اختبار t المستخدم في اختبار فرضية تقاطع خط الانحدار (الحد الثابت) والتي تشير إلى أن خط الانحدار يمر بنقطة الأصل أم يقطع محور الصادات عند نقطة معينة (الحد الثابت)، إذ يتبين من خلال قيمة مستوى الدلالة البالغة (٠.٠٠٠) رفض الفرضية الصفرية والتي تشير إلى أن قيمة الحد الثابت لا تساوي صفراً، وعليه فان خط الانحدار لا يمر بنقطة الأصل، ولذلك فان هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية تؤثر في المتغير التابع وهو تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية ومن هنا يتم الاستنتاج بأهمية هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية في إيجاد نموذج (معادلة للتنبؤ بقيم تفعيل دور ديوان المحاسبة) وعليه يمكن اختبار الفرضيات المرتبطة بموضوع الدراسة وكانت النتائج على النحو الآتي:

أولا: اختبار الفرضية الرئيسة: وتنص على أنه: "

يبين الجدول (٤-١٠) أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (42.548) وهي قيمة دالة إحصائيا لان قيمة مستوى الدلالة المرافقة قد بلغت (٠.٠٠٠) وهي أقل من ٠.٠٥ مما يعني رفض فرضية الدراسة الصفرية الرئيسة وقبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى انه يوجد دور لهيكلة أنظمة الرقابة الداخلية المتمثلة بـ(بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، المتابعة) في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: اختبار الفرضية الأولى: وتنص على أنه: "

لا يوجد دور لبيئة الرقابة في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

يبين الجدول (٤-١١) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (6.323) بمستوى دلالة (.000) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من ٠.٠٥ مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الصفرية الأولى وقبول البديلة وبالتالي الاستنتاج بوجود دور لبيئة الرقابة في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري (Beta) قد بلغ (.816) وهي قيمة دالة إحصائياً.

ثالثا: اختبار الفرضية الثانية: وتنص على أنه: "

لا يوجد دور لتقييم المخاطر في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

يبين الجدول (٤-١١) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (2.591) بمستوى دلالة (.001) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أكبر من ٠.٠٥ مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الصفرية الثانية وقبول البديلة، وبالتالي الاستنتاج بوجود دور لتقييم المخاطر في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري (Beta) قد بلغ (.320) وهي دالة إحصائياً.

رابعا: اختبار الفرضية الثالثة: وتنص على أنه: "

لا يوجد دور لأنشطة الرقابة في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

يبين الجدول (٤-١١) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (-2.004) بمستوى دلالة (.149) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من ٠.٠٥ مما يشير إلى قبول فرضية الدراسة الصفرية الثالثة، وبالتالي الاستنتاج بعدم وجود دور لأنشطة الرقابة في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري (Beta) قد بلغ (-.128) وهي غير دالة إحصائياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: اختبار الفرضية الرابعة: وتنص على أنه: "

لا يوجد دور للمعلومات والاتصالات في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

يبين الجدول (٤-١١) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (430.) بمستوى دلالة (668.) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أكبر من ٠.٠٥ مما يشير إلى قبول فرضية الدراسة العدمية الرابعة وبالتالي الاستنتاج بعدم وجود دور للمعلومات والاتصالات في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري (Beta) قد بلغ (027.) وهي قيمة غير دالة إحصائياً.

سادسا: اختبار الفرضية الخامسة: وتنص على أنه: "

لا يوجد دور للمتابعة في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

يبين الجدول (٤-١١) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (3.497-) بمستوى دلالة (101.) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أُكبر من ٠.٠٥ مما يشير إلى قبول فرضية الدراسة الصفرية الخامسة وبالتالي الاستنتاج بوجود دور للمتابعة في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري (Beta) قد بلغ (326.) وهي قيمة غير دالة إحصائياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥-١ النتائج

٥-٢ التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة من أعضاء مجالس الإدارة والمكلفين بتطبيق إجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت، فإن هذه الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عددا من التوصيات.

ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات عينة الدراسة بما يلي:

٥-١ النتائج

أولا: النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

لقد تم استخراج جميع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة الخاصة بمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وقد تبين ما يلي:

١-**النتائج المتعلقة بمتغير بيئة الرقابة:** أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي والمتوسطات الحسابية لهذا المتغير أن استجابات عينة الدراسة كانت مرتفعة، وقد تبين أن إدارة شؤون الموظفين تولي اهتماماً باختيار موظفي الحسابات بحيث يكون قادراً على العمل كموظف رقابة داخلية، وان الإدارة العليا تنتهج سياسات تساهم في تفعيل نظام الرقابة الداخلية وتعتمد على تطبيق الإجراءات والقرارات الخاصة بذلك، كما تبين أنه يتوافر لدى موظفي الرقابة الداخلية القيم الأخلاقية وتتوافر لديهم أيضا الكفاءة والتدريب والخبرة كما هو في الوصف الوظيفي المعتمد. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عبادي، (٢٠١٤) التي توصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائيا لبيئة الرقابة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

٢- **النتائج المتعلقة بمتغير تقييم المخاطر:** أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي والمتوسطات الحسابية لهذا المتغير أن استجابات عينة الدراسة كانت مرتفعة، وقد تبين أن كثرة القرارات الداخلية مما يؤدي إلى نشؤ أخطاء في نظام الرقابة الداخلية، وتبين أن وجود الخطط والبرامج والإجراءات التي قد تقرر قبول مخاطرة التكلفة المرتفعة والمرصودة لعملية الرقابة الداخلية، كما تبين أن ضعف تركيز الموظفون الجدد على المعاملات المالية غير الاعتيادية مما يؤدي إلى وجود الأخطاء. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عبادي، (٢٠١٤) التي توصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائيا لتقييم المخاطر في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- النتائج المتعلقة بمتغير أنشطة الرقابة: أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي والمتوسطات الحسابية لهذا المتغير أن استجابات عينة الدراسة كانت مرتفعة، وقد تبين أهمية استخدام الموازنات التقديرية ومحاسبة التكاليف ومحاسبة المسؤولية لتحديد الانحرافات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وتبين أنه يوجد نظام لفحص التعديلات الخاصة بالمتابعة اليدوية لتقارير الاستثناءات ويوجد أيضا سياسات وإجراءات تضمن الفصل الملائم بين وظائف الرقابة الداخلية، كذلك تبين انه يتم اعتماد المستندات الأصلية والمناسبة للمعاملة قبل تقديمها للمعنيين. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عبادي، (٢٠١٤) التي توصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائيا لأنشطة الرقابة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

٤- النتائج المتعلقة بمتغير المعلومات والاتصالات: أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي والمتوسطات الحسابية لهذا المتغير أن استجابات عينة الدراسة كانت مرتفعة، وقد تبين أهمية وجود إجراءات تشمل التصحيح والتحقق والحساب والقياس والتقييم والتلخيص والمطابقة، كذلك لتقييم الاتصالات التي تتم مع أطراف خارجية لإلقاء الضوء على النواحي التي هي بحاجة للتحسين، كذلك تبين أهمية وجود نظام معلومات محاسبي يؤكد صحة التسجيل والترحيل ويضمن تقديم الحساب الختامي بالوقت المناسب ويعرض المعاملات والإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية بالشكل المناسب. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عبادي، (٢٠١٤) التي توصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائيا للمعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

٥- النتائج المتعلقة بمتغير المتابعة: أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي والمتوسطات الحسابية لهذا المتغير أن استجابات عينة الدراسة كانت مرتفعة، وقد تبين أهمية مراجعة الإدارة للمطالبات المالية لكي يتم إعدادها في الوقت المناسب، وتبين أهمية أن يتم إجراء التقييم المستمر لنظام الرقابة الداخلية والتعديل حسب التغيرات في بيئة العمل، وان يتم تقييم الكفاءات الموجودة في الرقابة الداخلية من قبل مدرائهم، كذلك تبين أهمية أن يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية عن طريق الملاحظات المستمرة أثناء الأنشطة والعمليات العادية من الأفراد. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عبادي، (٢٠١٤) التي توصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائيا لمتابعة عناصر الرقابة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

٦- النتائج المتعلقة بالمتغير التابع، تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية: أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي والمتوسطات الحسابية لهذا المتغير أن استجابات عينة الدراسة كانت مرتفعة، وقد تبين أن هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية تسهم في جعل المدقق يتأكد من التزام الإدارة بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة بالبيانات المالية وتساعد المدقق أيضا على فحص التوقعات المالية والتقرير عنها وعمل التحليل المناسب لتقويم قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها الاعتيادية خلال الفترات القادمة، كذلك تبين أن هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية تسهم في زيادة حرص المدقق على توفير تأكيدات معقولة بأن العمليات المالية قد تمت بموافقة إدارة الشركة، وتسهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهيكلة أيضا في جعل المدقق يتأكد من أن الشركة تقوم بالالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عامًا أو المعايير المحاسبية الدولية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة صفدر، (٢٠٠٩) التي توصلت إلى أن المراجعون يختلفون في وجهات النظر مع كل من المدراء الماليين والمستخدمين حول تأثير فجوة التوقعات على فعالية تقرير المراجعة مما يؤكد بأن عوامل وجود الفجوة بين المراجعين والفئات الأخرى قد تؤثر على فعالية تقرير المراجعة.

ثانيا: النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة

أظهرت نتائج اختبار فرضيات الدراسة باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد أنه تم رفض الفرضية العدمية الرئيسة وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أنه يوجد دور لهيكلة أنظمة الرقابة الداخلية المتمثلة بـ(بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، المتابعة) في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة من أعضاء مجالس الإدارة والمكلفين بتطبيق إجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة سبوع (٢٠١١) التي أشارت إلى أن بناء أنظمة الرقابة الداخلية كان مواكبا في هيكلته للتطورات الحديثة. كما تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عبادي، (٢٠١٤) التي توصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائيا لمكونات الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. ولكنها تختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة صهود (٢٠١٠) التي توصلت إلى أن البيئة العربية غير مهيأة في الوقت الراهن لإقامة أنظمة رقابة داخلية فعالة وفقاً لتوجيه قانون (Sarbanes Oxly)، ومعايير المراجعة الدولية لتقويم الرقابة الداخلية.

أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات المنبثقة عن هذه الفرضية، فقد تبين ما يلي:

١- تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى انه يوجد دور لبيئة الرقابة في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة حسبان، (٢٠٠٩) التي توصلت إلى أنه عند تكوين بيئة الرقابة في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات يتم تعيين مجلس إدارة ولجنة تدقيق ذات خبرة ودراية بأنظمة بيئة تكنولوجيا الرقابة وأهميتها.

٢- تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد دور لتقييم المخاطر في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة.

٣- تم قبول الفرضية العدمية التي تنص على انه" لا يوجد دور لأنشطة الرقابة في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية وذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من وجهة نظر عينة الدراسة. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة سبوع (٢٠١١) التي أظهرت أن أنشطة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية واكبت التطورات العالمية الحاصلة في أنظمة الرقابة.

٤- تم قبول الفرضية العدمية التي تنص على انه لا يوجد دور للمعلومات والاتصالات في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة. وتتقارب هذه النتيجة مع نتيجة دراسة هلدني، وغبان، (٢٠١٠) التي خلصت إلى الحاجة لرقابة داخلية فعالة تواكب التطورات في بيئة تكنولوجيا المعلومات وبالشكل الذي يسهل من إمكانيات تكاملها مع الأنظمة المعلوماتية الإدارية والمالية.

٥- تم قبول الفرضية العدمية التي تنص على انه يوجد دور للمتابعة في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة.

٥-٢ التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات سعياً لتعزيز وتعميق دور هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية، وهذه التوصيات هي:

١- يوصي الباحث البنوك التجارية الكويتية عند تكوين بيئة الرقابة بضرورة القيام بإجراء التقييم الذاتي، وان تراعى فلسفة الإدارة وتقييم أداء الموظفين مع مراعاة الإجراءات والسياسات العامة، وضرورة أن تراعي إدارة البنك عند تقييم المخاطر تحديد التهديدات والتخطيط المستمر للأعمال، وعند تحديد أنشطة الرقابة يجب أن يراعى دقة البيانات والاستمرارية، وعند تكوين نظام الاتصالات والمعلومات في البنك يجب مراعاة فترات الاجتماعات الرسمية والمعلومات المتدفقة للداخل عن الأداء، وعند متابعة عناصر الرقابة يجب تقييم مخرجات الرقابة الداخلية وبشكل دوري ومستمر.

٢- زيادة اهتمام البنوك التجارية الكويتية ببيئة الرقابة التي تتعلق في مدى توفر الاستقامة والقيم الأخلاقية والكفاءة والتدريب والخبرة لدى موظفي الرقابة الداخلية والهيكل التنظيمي، وجهة الارتباط والصلاحيات والمسؤوليات والأسس التي يتم بموجبها اختيار موظفي الحسابات، كذلك الاهتمام بفلسفة الإدارة عند تكوين بيئة الرقابة وضرورة الإشراف المستمر على الموظفين مع التأكيد على أهمية استخدام التقييم الذاتي وفحص تأكيد الجودة، وذلك لأثرها الواضح في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية، وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- القيام بمنح المزيد من الصلاحيات وتحديد المسؤوليات التي تعزز دور الرقابة الداخلية.

ب- قيام الإدارة العليا بتحديد مدى تفويض الصلاحيات والمسؤوليات للأنشطة

ج- ضرورة أن ترتبط وظيفة الرقابة الداخلية بالإدارة العليا بشكل مباشر وذلك من خلال هيكل تنظيمي واضح.

٣- تركيز البنوك التجارية الكويتية على إجراء دراسات دورية للتعّرف على المخاطر المتعلقة بعملية الرقابة الداخلية مثل مخاطر نظم المعلومات والنمو السريع والموظفين الجدد ومدى تناسب التكلفة مع مخرجات عملية الرقابة، مع ضرورة إجراء عملية تقييم هذه المخاطر من فترة لأخرى والاهتمام بتأثير تلك المخاطر على نظام الرقابة الداخلية وضرورة توقعها قبل حدوثها وإيجاد الحلول المناسبة لها في حال وقوعها، وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:

أ- إيجاد آلية تساهم في التقليل من التغيرات السريعة في نظم المعلومات المخاطرة الخاصة بالرقابة الداخلية ودون أن تؤثر على وضعية العملية الرقابية.

ب- عدم التوسع الكبير والسريع في العمليات لكونها تؤدي إلى احتمال حدوث مخاطر من شانها أن تعطل أنظمة الرقابة الداخلية في البنك.

ج- العمل على إعادة الهيكلة وذلك بزيادة المستويات الوظيفية والتغييرات في عملية الإشراف وفصل المهام.

٤- استمرار البنوك التجارية الكويتية بتنفيذ أنشطة الرقابة والأنشطة المتعلقة بتقييم الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية، كذلك الأنشطة المتعلقة في الفصل بين وظائف الرقابة الداخلية والدقة في تفويض العمليات والأنشطة لموظفي الرقابة واعتماد المستندات الأصلية للمعاملة والجرد الفعلي، وكذلك معالجة المعلومات ومراجعات الأداء وعناصر الرقابة الفعلية، وذلك لأثرها الواضح في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية، ومن خلال إتباع الآليات التالية:

أ- توخي الدقة في تفويض الصلاحيات والعمليات والأنشطة لموظفي الرقابة الداخلية بموجب إرشادات تمنح بعض الصلاحيات للمستويات الدنيا.

ب-العمل على توفير نظام لفحص دقة واكتمال وتفويض المعاملات وإجراءات رقابة المجاميع وإعداد السجلات.

ج-العمل على امتلاك برامج الأنظمة الوصول الآمن للمعلومات وامتلاك نظم التطبيق وتطويرها وصيانتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- التأكد من سلامة تنفيذ التوجيه المحاسبي وصحة المعاملات المحاسبية ودقتها، وكذلك الترحيل والتسجيل وغيرها من المعاملات والعمل على إيجاد نظام اتصالات فاعل لنظام الرقابة الداخلي، مع الاهتمام بنوعية وكمية المعلومات المتدفقة داخل البنك عن أداء العاملين، وذلك لأثرها الواضح في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية، ومن خلال إتباع الآليات التالية:

أ- توفير قنوات واضحة ومفتوحة ومفهومة، تسمح بتدفق المعلومات المحاسبية إلى جميع أنحاء البنك

ب- العمل على توفير إجراءات في نظام الرقابة الداخلية يمنع تسجيل أي معاملات مالية غير حقيقية وبما يؤكد صحة التسجيل والترحيل ويضمن تقديم الحساب الختامي بالوقت المناسب.

ج- إيجاد إجراءات مبرمجة تشمل التسجيل وتحديد المعلومات ذات العلاقة الخاصة بالمعاملات أو الأحداث.

٦- القيام بمتابعة عناصر الرقابة المتعلقة بتقييم مخرجات الرقابة الداخلية وبشكل دوري ومستمر وتقييم الكفاءات من قبل مدرائهم ومدى المساءلة القانونية لهم في حالة تأخير المعاملات المالية، وذلك لأثرها الواضح في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية، ومن خلال إتباع الآليات التالية:

أ- الاهتمام بإجراء التصحيح المناسب للأخطاء إن وجدت، مع بيان نواحي القوة والضعف لتحسين عملية الرقابة الداخلية.

ب-أن تتولى الدائرة القانونية الإشراف على الامتثال لسياسات الشركة الأخلاقية أو سياسات ممارسات العمل.

ج-التأكيد على البنوك بتفعيل المساءلة القانونية على الرقابة الداخلية في حالة تأخير المعاملات المالية

٧- الاستمرار بإجراء مزيد من البحوث المستقبلية في مجال الدراسة الحالية، لكونها يمكن أن تسهم في إثراء هذا الموضوع، ولذا يقترح الباحث التوجهات التالية لدراسات مستقبلية:

أ- التوافق بين معايير التدقيق الداخلية ومعايير التدقيق الخارجية عند تبني أنظمة تكنولوجيا المعلومات.

ب- دور معايير التدقيق الداخلي الدولية في بيئة أعمال غير تلك المتعلقة بالقطاع المصرفي مثل الشركات الصناعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- دور لجان التدقيق الداخلي في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

-أدغم، داود محمد، (٢٠٠٤)، **تقييّم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن.

-أرينز، أ.ج. ولوبيك، ك. أ، (٢٠١٢)، **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة الديسطي، محمد عبد القادر وحجاج، احمد حامد، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر.

- برير، احمد، (٢٠١٤)، **جودة المراجعة مدخلا لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية و مراجعي الحسابات: حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

-تميمي، هادي، (٢٠١٤)، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

-حسبان، عطاالله، (٢٠٠٩)، مدى مواكبة المدققين الداخليين لمتطلبات تكنولوجيا معلومات أنظمة الرقابة الداخلية في شركات المساهمة العامة الأردنية، **مجلة المنارة**، المفرق، الأردن. المجلد ١٤، العدد ١. ص٢٢٢-٣٢٣.

-حسين، عبيد، والسيد، شحاتة، (٢٠٠٦)، **المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة.

-خليفة، كمال والبديوي، منصور وحسن، شريفة علي، (٢٠٠٦) ، **دراسات في نظرية المراجعة وتطبيقاتها**، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

-سبوع، سليمان سند، (٢٠١١)، اثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على أهداف الرقابة: حالة الشركات الصناعية الأردنية، **دراسات**، العلوم الإدارية، المجّلد38 ، العدد ١، ص١٠٣-١١٧.

- صحن، عبدالفتاح، وسرايا، محمد، ونصر، عبدالوهاب، وشحاته، شحاته السيد، (٢٠٠٧)، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

- صفدر، لؤا بنت أحمد عبد الحق، (٢٠٠٩)، **فجوة التوقعات وتأثيرها على فعالية تقرير المراجعة من وجهة نظر المستخدم**، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عازمي، فايز مرزوق، (٢٠١٢). **دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

- عبادي، صادق، (٢٠١٤)، **أثر مكونات الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم، السودان

-عبد العزيز، فهمي، (٢٠٠٩)، **هيكل أساليب تقييم الاستثمارات**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.

-عبدالله، خالد أمين، (٢٠٠٨)، **التدقيق والأمان والرقابة في ظل استخدام الحاسبات الالكترونية**، منشورات اتحاد المصارف العربية، لبنان.

-عيسوي، دينا إبراهيم، (٢٠٠٥)، " **فجوة التوقعات في بيئة المراجعة: دراسة نظرية وأدلة ميدانية من المحيط المهني في مصر** "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.

- غنيمات، عبد الله عقلة، وصيام، وليد زكريا، (٢٠١١)، العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد ٧، العدد، ٤، ص ٦٢٥-٦٤٦.

- مطر، محمد، (٢٠٠١)، **"مسؤولية مدقق الحسابات تجاه الطرف الثالث"**، بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني الثالث في عمان تحت شعار "مدقق الحسابات والمسؤولية المهنية والقانونية والاجتماعية". للفترة ١٠- ١٩ أيلول، ٢٠٠١، بالتعاون والتنسيق مع جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين والاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب.

- المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا، (٢٠١١)، **إرشادات INTOSAI حول معايير الرقابة الداخلية**.

- نشرة سنوية صادرة عن البنك المركزي الكويتي، ٢٠١٤.

-هلدني، آلان عجيب مصطفى، وغبان، ثائر صبري محمود، (٢٠١٠)، دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان العراق، **مجلة علوم إنسانية**، السنة السابعة، العدد، ٤٥، السنة ٢٠١٠. ص١-٣٩.

- وردات، خلف عبد الله، (٢٠٠٦)، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر ولتوزيع، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع باللغة الأجنبية

-Dinapoli, T. P., (2007), **Standards for Internal Control in New York State Government**, On line Available:- www.osc.state.ny.us

-Edwards, Donald ;Kusel,Jim Oxner, Tom. (2012), Internal Auditing in the Banking Industry Bank Accounting & Finance, **(Euromoney Publications PLC), Vol 15 Issue 1. PP4-63.**

- Eweje, G. and Bentley, T. (2006). **CSR and staff retention in New Zealand companies: A literature review**. Department of Management and International Business Research Working Paper series 2006, no. 6 Auckland, NZ: Massey University.

- Fawzy, S. (2013), **Assessment of Corporate Governance in Egypt**. Working Paper No. 82. Egypt., The Egyptien Center for Economic Studies.

- Hollis Ashbaugh- Skaife, Daniel W. Collins and William R. Kinney, Jr.,(2011) " The discovery and reporting of internal control deficiencies prior to SOX-mandated audits, **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 221, Issue. 5. p: 39-44.

- Louwers, T.J., Ramsay, R.J. And Sinason, D. H. And Strawser, J. R., (2005), **Auditing and Assurance Services**, McGraw-Hill Companies, New York, Americas.

- Malhotra, K. Naresh, (2014), **Marketing Research**, New Jersey. VPPersaddle River : Pearson Prentice Hall.

-Porter, Brenda, (2004), An Empirical study of The Audit Expectation: Performance Gap, **Accounting and Business Research**, Vol. 24, No.93, pp: 49-68.

-Schneider , A., (2009), The roles of internal audit in complying with the Sarbanes - Oxley Act , **International Journal of Disclosure and Governance,** Vol. 6, 1, PP:69-79, On line Available: www.palgrave-journals.com/jdg/.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Sekaran, U. (2006), **Research Methods For Business**, A Skill-Building Approach. John Wiley and Sons Inc, New York.

-Semiu Babatunde and Johnson Kolawole, (2011), Stakeholders perception of Audit Performance Gap in Nigeria, **International journal of accounting and financial reporting**, Vol: 1, No, 1 , P:155 avlaible in www. macrothink. org/ijafr.

-Statistical Package for Social Science (SPSS), Ver. 19

-Window, A. (2010) Beyond Audit Techniques Internal Auditing **"Journal of Accountancy**, Vol. 19, No. 1, PP: 1-25.

- Zhang Y., (2013), **"Audit committee quality, Auditor independence, and internal control weakness,** "Journal of Accounting and Public Policy", Volume 26, Issue 3, p: 300 – 327.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١)

استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
كلية إدارة الأعمال
قسم الإدارة

أختي المستجيبة:
أخي المستجيب:

تحية احترام وتقدير،،،

استبانة حول موضوع:

دور هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة أل البيت، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة علما بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولإغراض البحث العلمي فقط.

وشكرا لتعاونكم

المشرف الدكتور حسين الرباع الباحث: خالد عبدالله محمد دلوه

القسم الأول: البيانات الشخصية

الخاصية	توزيع الخاصية			
١- المؤهل العلمي	دبلوم متوسط ☐	بكالوريوس ☐		
	ماجستير ☐	دكتوراه ☐		
٢- سنوات الخبرة	اقل من ٥ سنوات ☐	من٥ سنوات – أقل من ١٠ سنوات ☐		
	من ١٠ سنوات –أقل من ١٥ سنة ☐	١٥ سنة فأكثر ☐		
٣- الشهادات المهنية	CFA ☐	CISA ☐	CM[illegible] ☐	
	CPA ☐	CIA ☐	أُخرى ☐	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- التخصص	محاسبة	ادارة اعمال	
	علوم مالية ومصرفية	ادارة مالية	

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.

يرجى قراءة العبارات وبيان مدى موافقتكم عن كل منها على المقياس المحاذي، وذلك بوضع إشارة (√) إزاء الجواب المناسب.

أولا: الفقرات التي تخص المتغير المستقل: مكونات أنظمة الرقابة الداخلية

برأيكم ما دور هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية؟

التسلسل	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق بشدة	لا أوافق إطلاقا
السؤال الأول: ما دور بيئة الرقابة في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية؟						
١	ترتبط وظيفة الرقابة الداخلية بالإدارة العليا بشكل مباشر وذلك من خلال هيكل تنظيمي واضح					
٢	يتم منح المزيد من الصلاحيات وتحديد المسؤوليات التي تعزز دور الرقابة الداخلية.					
٣	يوجد ممارسات خاصة بالموارد البشرية، مثل التعيين والتقييم والترقية والأجور والتعويضات					
٤	شمول الهيكل التنظيمي توضيحاً للخطوات المناسبة لإعداد الحسابات الختامية					
٥	تولي إدارة شؤون الموظفين اهتماماً باختيار موظفي الحسابات بحيث يكون قادراً على العمل كموظف رقابة داخلية.					
٦	تنتهج الإدارة العليا سياسات تساهم في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧	الاعتماد على تطبيق الإجراءات والقرارات الصادرة من الإدارة العليا					
٨	تتوافر الكفاءة والتدريب والخبرة لدى موظفي الرقابة الداخلية كما هو في الوصف الوظيفي المعتمد.					
٩	يتوافر لدى موظفي الرقابة الداخلية القيم الأخلاقية.					
١٠	قيام الإدارة العليا بتحديد مدى تفويض الصلاحيات والمسؤوليات للأنشطة					
السؤال الثاني: ما دور تقييم المخاطر في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية؟						
١١	التوسع الكبير والسريع في العمليات مما يؤدي إلى وجود مخاطر حدوث تعطل في الرقابة الداخلية					
١٢	التغيرات السريعة في نظم المعلومات المخاطرة الخاصة بالرقابة الداخلية مثل نظام ديوان الخدمة المدنية.					
١٣	إساءة استخدام سلطة الرقابة الداخلية في متابعة عمليات البنك.					
١٤	إعادة الهيكلة والزيادة في المستويات الوظيفية والتغييرات في عملية الإشراف وفصل المهام، مما يؤدي إلى وجود مخاطر بالرقابة الداخلية					
١٥	كثرة القرارات الداخلية مما يؤدي إلى نشؤ أخطاء في نظام الرقابة الداخلية					
١٦	التجاوزات في نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة العليا.					
١٧	وجود الخطط والبرامج والإجراءات التي قد تقرر قبول مخاطرة التكلفة المرتفعة والمرصودة لعملية الرقابة الداخلية					
١٨	ضعف تركيز الموظفون الجدد على المعاملات المالية غير الاعتيادية مما يؤدي إلى وجود الأخطاء.					
السؤال الثالث: ما دور أنشطة الرقابة في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية؟						
١٩	يوجد سياسات وإجراءات تضمن الفصل الملائم بين وظائف الرقابة الداخلية.					
٢٠	امتلاك برامج الأنظمة الوصول الآمن للمعلومات وامتلاك نظم التطبيق وتطويرها وصيانتها					
٢١	وجود نظام لفحص دقة واكتمال وتفويض المعاملات وإجراءات رقابة المجاميع وإعداد السجلات					
٢٢	يتم فصل المهام وإسنادها لأفراد مختلفين بمسؤوليات التصريح بالمعاملات وتسجيل المعاملات					
٢٣	الدقة في تفويض العمليات والأنشطة لموظفي الرقابة الداخلية بموجب إرشادات تمنح بعض الصلاحيات للمستويات الدنيا					
٢٤	شمول عملية الرقابة تحليلا للأداء الفعلي قياسا إلى ما حققه الأداء المالي في الفترات السابقة.					
٢٥	توافر رقابة مادية بمستوى عالي على أصول البنك (الجرد الفعلي).					
٢٦	استخدام الموازنات التقديرية ومحاسبة التكاليف ومحاسبة المسؤولية لتحديد الانحرافات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.					
٢٧	اعتماد المستندات الأصلية والمناسبة للمعاملة قبل تقديمها للمعنيين.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٨	يوجد نظام لفحص التعديلات الخاصة بالمتابعة اليدوية لتقارير الاستثناءات					
السؤال الرابع: ما دور المعلومات والاتصالات في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية؟						
٢٩	توجد إجراءات تشمل إعداد تقارير مالية موثوق بها لتلخيصها وتصنيفها وتسجيلها والتقرير عنها في القوائم المالية					
٣٠	وجود نظام معلومات محاسبي يعرض المعاملات والإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية بالشكل المناسب					
٣١	وجود إجراءات في نظام الرقابة الداخلية يمنع تسجيل أي معاملات مالية غير حقيقية.					
٣٢	توفر قنوات واضحة ومفتوحة ومفهومة، تسمح بتدفق المعلومات المحاسبية إلى جميع أنحاء الشركة					
٣٣	وجود نظام معلومات محاسبي يؤكد صحة التسجيل والترحيل ويضمن تقديم الحساب الختامي بالوقت المناسب.					
٣٤	وجود إجراءات تضمن سلامة تنفيذ التوجيه المحاسبي لنظام الرقابة الداخلية					
٣٥	وجود إجراءات تشمل التصحيح والتحقق والحساب والقياس والتقييم والتلخيص والمطابقة					
٣٦	وجود إجراءات مبرمجة تشمل التسجيل وتحديد المعلومات ذات العلاقة الخاصة بالمعاملات أو الأحداث					
٣٧	يوجد إجراءات لضمان صحة ودقة المعاملات المحاسبية.					
٣٨	تقييم الاتصالات التي تتم مع أطراف خارجية لإلقاء الضوء على النواحي التي هي بحاجة للتحسين					
السؤال الخامس: ما دور المتابعة في تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية؟						
٣٩	يتم تقييم الكفاءات الموجودة في الرقابة الداخلية من قبل مدرائهم.					
٤٠	يتم بيان نواحي القوة والضعف لتحسين عملية الرقابة الداخلية					
٤١	يتم إجراء التقييم المستمر لنظام الرقابة الداخلية والتعديل حسب التغيرات في بيئة العمل					
٤٢	يتم تقييم مدى امتثال موظفي المبيعات لسياسات البنك، فيما يتعلق بشروط عقود المبيعات					
٤٣	مراجعة الإدارة للمطالبات المالية لكي يتم إعدادها في الوقت المناسب					
٤٤	يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية عن طريق الملاحظات المستمرة أثناء الأنشطة والعمليات العادية من الأفراد					
٤٥	وجود مساءلة قانونية على الرقابة الداخلية في حالة تأخير المعاملات المالية.					
٤٦	تتولى الدائرة القانونية الإشراف على الامتثال لسياسات البنك الأخلاقية أو سياسات ممارسات العمل					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الفقرات التي تخص المتغير التابع: تخفيض فجوة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية

التسلسل	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق بشدة	لا أوافق إطلاقا
تسهم هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية في						
٤٧	التأكد من التزام الإدارة بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة بالبيانات المالية.					
٤٨	زيادة الحرص على توفير تأكيدات معقولة بأن العمليات المالية قد تمت بموافقة إدارة البنك.					
٤٩	زيادة الإفصاح في التقرير المقدم للمساهمين عن نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية					
٥٠	الحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي وإجراءات الرقابة ليتمكن من التخطيط لعملية التدقيق					
٥١	المساعدة على توفير تأكيدات معقولة بشأن موافقة الإدارة على استخدام الأصول أو التصرف فيها					
٥٢	إعطاء تأكيدات مطلقة حول مستقبل البنك للدائنين					
٥٣	المساعدة على فحص التوقعات المالية والتقرير عنها					
٥٤	المساعدة على تقديم بيانات مالية مدققة مفيدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية ودراسة كافة الأمور المتعلقة بالاستثمار.					
٥٥	عمل التحليل المناسب لتقويم قدرة البنك على الاستمرار في أعمالها الاعتيادية خلال الفترات القادمة.					
٥٦	تقييم العوامل المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة واختيار البديل الاستثماري المناسب.					
٥٧	التأكد من أن البنك يقوم بالالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عامًا أو المعايير المحاسبية الدولية					

انتهت الاستبانة شاكرا لكم تعاونكم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٢)

قائمة بأسماء محكمي استبانة الدراسة

التسلسل	الاسم	الجامعة
1	الأستاذ الدكتور محمود قاقيش	جامعة اليرموك
2	الأستاذ الدكتور محمد الرحاحلة	جامعة آل البيت
3	الدكتور عوده أحمد بني أحمد	جامعة آل البيت
٤	الدكتور محمد ناصر المشاقبة	جامعة آل البيت
٥	الدكتور نوفان حامد العليمات	جامعة آل البيت
٦	الدكتور مهند نزال أكرم	جامعة آل البيت
٧	الدكتور عطا الله الحسبان	جامعة اربد الأهلية
٨	الدكتور سفيان جبارة	جامعة اربد الأهلية
٩	الدكتور محمد منصور	جامعة فيلادلفيا
١٠	الدكتور صالح السيد	جامعة الإسراء
١١	الدكتور أيمن حرب	جامعة الزرقاء الخاصة
١٢	الدكتور محمد النوايسه	جامعة الزيتونة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٣-١)
أسماء البنوك الكويتية

سنة التأسيس	اسم البنك
1952	بنك الكويت الوطني
1960	بنك الخليج
1960	البنك التجاري الكويتي
1967	البنك الأهلي الكويتي
1971	البنك الأهلي المتحد
1973	بنك الكويت الدولي
1975	بنك برقان
1977	بيت التمويل الكويتي
2004	بنك بوبيان
٢٠١٠	بنك وربة

المصدر: النشرة السنوية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، ٢٠١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com